دور التحول الرقمى
فى تعزيز العدالة الناجزة فى ظل تطبيقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

■ القاضى / محمد أحمد جمال الدين التهامى

رئيس المحكمة عضو المكتب الفنى لمحكمة النقض

■ ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي على تحقيق العدالة الناجزة في جمهورية مصر العربية، في ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمراحلها الثلاث (٢٠١٤–٢٠٣٠). ويُسلط الضوء على أن العدالة الناجزة تمثل أحد أركان النظام القضائي العادل، وتتطلب بيئة تشريعية وتقنية متكاملة تواكب متطلبات العصر الرقمي. وقد أبرز البحث كيف أصبح التحول الرقمي أداة فعالة لتعزيز كفاءة المنظومة القضائية، من خلال تسريع إجراءات التقاضي، وتحقيق الشفافية، وتقليل فرص الفساد. وتُظهر التجربة المصرية تطورًا ملحوظًا، حيث أُدرجت منظومة الميكنة ضمن أولويات الدولة منذ تعديل دستور ٢٠١٤، مما مهد الطريق لإطلاق مراحل متتالية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. كما ناقش البحث مدى تكامل بنية العدالة الذكية مع التشريعات الحديثة، ومدى مساهمتها في بناء بيئة قضائية رقمية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى أن التحول الرقمي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو أداة استراتيجية هامة لتحقيق العدالة الناجزة، وترسيخ الثقة المجتمعية في النظام القضائي.

■ Abstract:

This research aims to examine the impact of digital transformation on achieving swift justice in the Arab Republic of Egypt, within the framework of the National Anti-Corruption Strategy across its three phases (2014–2030). It highlights that swift justice is a cornerstone of a fair judicial system and requires an integrated legislative and technological environment that meets the demands of the digital age. The study demonstrates how digital transformation has become an effective tool in enhancing the efficiency of the judicial system by accelerating litigation procedures, promoting transparency, and reducing opportunities for corruption. The Egyptian experience reveals notable progress, with the automation system being prioritized by the state since the 2014 constitutional amendment, paving the way for the successive phases of the National Anti-Corruption Strategy. The research also explores the extent to which the smart justice infrastructure aligns with modern legislation and contributes to the development of a digital judicial environment. The study adopts the descriptive-analytical method and the structural-functional approach. It concludes that digital transformation is not merely a technical process but a strategic lever for achieving swift justice and strengthening public trust in the judicial system.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، العدالة الناجزة، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كفاءة المنظومة القضائية.

المقدمة:

في ظل تطورات العصر الحديث، باتت العدالة الناجزة ضرورة أساسية لضمان حقوق الأفراد وحماية المجتمع من مظاهر الظلم والفساد، حيث تعد العدالة الناجزة حجر الأساس في بناء دولة القانون والمؤسسات ومع التقدم التقني والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبح من الضروري الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة القضائية وتحقيق العدالة بسرعة وشفافية.

وقد استشرفت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هذه الحاجة الملحة، فعملت على استخدام التحول الرقمي كأحد الركائز الأساسية في خططها، من أجل تعزيز آليات الرقابة، وضمان شفافية الإجراءات القضائية، وتسريع إنجاز القضايا، مما يسهم في الحد من الفساد وتجفيف منابعه.

هذا التوجه الوطني انعكس بوضوح على مؤسسات العدالة في مصر، لاسيما وزارة العدل، ومحكمة النقض، والنيابة العامة، ومجلس الدولة، والنيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، التي شرعت في تبني أنظمة وتقنيات رقمية متطورة تسهم في تحسين أداء العمل القضائي، وتحقيق العدالة الناجزة، والارتقاء بخدمات التقاضي، ضمن إطار متكامل يضمن النزاهة والشفافية ويكافح الفساد بكفاءة عالية.

المشكلة البحثية:

على الرغم من إدراج «العدالة الناجزة» ضمن الأولويات الوطنية، وإطلاق ثلاث مراحل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤–٢٠١٨، ٢٠١٩–٢٠٢٢، ٢٠٢٣–٢٠٣٠) التي أكدت التحول الرقمي وميكنة المنظومة القضائية، لا يزال الأثر المتحقق على زمن التقاضي وجودة الخدمة القضائية دون المستوى المأمول. وتتجلى الفجوة بين التوجهات والسياسات من جهة، والمخرجات الفعلية من جهة أخرى، في استمرار تباطئ بعض إجراءات التقاضي، وتجزؤ قواعد البيانات وضعف تكاملها، وتباين جاهزية البنية التكنولوجية والقدرات البشرية، وغياب مؤشرات أداء موحّدة تُقاس بها السرعة والجودة والشفافية لقضية العدالة الناجزة.

تساؤل البحث:

ما هو انعكاس التحول الرقمي (كمتغير مستقل) فى ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمراحلها الثلاث (كمتغير وسيط) في تعزيز العدالة الناجزة (كمتغير تابع)؟

هدف البحث:

تعزيز العدالة الناجزة بجمهورية مصر العربية من خلال تفعيل دور التحول الرقمي فى ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الأهمية العلمية:

- دراسة وتحليل مفهوم التحول الرقمي والميكنة والعدالة الناجزة.
- تحليل وتوثيق جهود المنظومة القضائية المصرية في إدماج التكنولوجيا ضمن بنيتها المؤسسية.

الأهمية العملية:

- تعزيز الجهود نحو مكافحة الفساد من خلال الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.
- تسليط الضوء على البنية التحتية الرقمية ودورها في تسريع إجراءات التقاضي ورفع كفاءة الجهاز القضائي.
- تحليل جهود الدولة المصرية في بناء بيئة قضائية إلكترونية متكاملة، قائمة على التخطيط المؤسسي والإدارة الرشيدة.

منهج البحث:

المنهج الوصفى التحليلى: اعتمدت هذه الدراسة في تحليل موضوع "دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الناجزة في ظل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد" على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأداة الأنسب لرصد الواقع الحالي للتطبيقات الرقمية في المنظومة القضائية، وتقييم مدى فعاليتها في تحسين الأداء القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

تقسيم البحث:

– المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعدالة الناجزة والفساد والتقاضي الإليكتروني

- المطلب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعدالة الناجزة والفساد
- المطلب الثانى: الإطار النظري والمفاهيمي للتقاضي الإليكتروني

– المبحث الثانى: دور التحول الرقمي بوزارة العدل والجهات والهيئات القضائية في ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- المطلب الأول: التحول الرقمي فى وزارة العدل ومحكمة النقض والنيابة العامة.
- المطلب الثانى: التحول الرقمي فى مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للعدالة الناجزة والفساد والتقاضى الإليكتروني

تُعد العدالة الناجزة من أبرز المفاهيم القانونية التي تقوم عليها أي منظومة قضائية تسعى إلى حفظ الحقوق وحماية الحريات، وهي تشير إلى تمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم في وقت مناسب، دون تأخير أو مماطلة، بما يضمن ألّا يظل الشخص ضحية للظلم بسبب طول إجراءات التقاضي.

فالعدالة الناجزة هي حجر الزاوية في تحقيق العدالة بشكل عام، وهي ضرورية لبناء نظام قانوني عادل وموثوق، من خلال تبنّي تقنيات جديدة، وتحسين إدارة القضايا، وتعزيز التدريب القضائي، مما يُمكِّن من تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ونتائج موثوقة، وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجهها الأنظمة القضائية في بعض البلدان، فإن العمل المستمر على تحسين هذه الأنظمة هو الطريق الأمثل لضمان حقوق الأفراد وتحقيق العدالة للجميع.

ويتناول المبحث ماهية العدالة الناجزة، وأهميتها، والإجراءات التي تساهم في تحقيقها، من خلال مطلبين؛ الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعدالة الناجزة والفساد، والثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للعدالة الناجزة والفساد

١-العدالة الناجزة: المفهوم والأهمية:

تعتبر العدالة أحد أهم الركائز والحقوق الأساسية التي يجب توفيرها لجميع الأفراد وهي حجر الزاوية في تحقيق العدالة بشكل عام، وهي ضرورية لبناء نظام قانوني عادل وموثوق، من خلال تبني تقنيات جديدة، وتحسين إدارة القضايا، وتعزيز التدريب القضائي، بما يمكن من خلالها تحقيق العدالة بنتائج موثوقة رغم التحديات التي قد تواجهها الأنظمة القضائية فى بعض البلدان.

- **المعنى اللغوي للعدالة الناجزة:** هي «الحكم الناجز الناطق بالحق»، أي إصدار الأحكام وإنفاذها في الوقت المناسب دون تأخير.

- **المعنى الاصطلاحي للعدالة الناجزة:** هي «سرعة إنجاز القضايا مع الحفاظ على احترام حقوق التقاضي والدفاع».

- **تعريف المحكمة الدستورية العليا للعدالة الناجزة:** أوضحت المحكمة الدستورية العليا أن العدالة الناجزة لا تعني فقط الإسراع في إصدار الأحكام، بل تعني الفصل في النزاعات خلال فترة زمنية معقولة، بحيث لا يكون هناك تأخير يؤدي إلى تعطيل الحقوق، ولا استعجال مفرط يؤثر على نزاهة الأحكام، فالعدالة الناجزة هي العمل على تحقيق العدالة بسرعة كبيرة ودون أي تأخير، مع الحرص على أن تكون جميع الأحكام الصادرة عادلة، دقيقة، وغير مخالفة للقانون ، فالعدالة الناجزة تعني القدرة على إتمام الإجراءات القضائية وإصدار الأحكام في وقت معقول ومناسب. (عطية، ٢٠٠٣)

أهمية العدالة الناجزة:

- حماية الحقوق ومنع الظلم الناتج عن طول المدة الزمنية بين تقديم الدعوى وصدور الحكم.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي حيث يقل التوتر الاجتماعي ويزداد رضا المجتمع.
- تعزيز احترام القوانين وضمان تطبيقها بفعالية، مما يحقق الاستقرار القانوني. (عطية، ٢٠٠٣)

أسس وأعمدة العدالة الناجزة:

إن تطوير وتحديث المنظومة التشريعية ضرورة من أجل تنمية المجتمع المصري ، فالعبرة ليست بالتنظيم التشريعي، وإنما بصلابة التشريعات وقدرتها على مواجهة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان. (فتحي سرور، ٢٠٢٠)، **وعليه يوجد للعدالة الناجزة صور عديدة منها:**

- **العدالة القضائية والعدالة الإجرائية:** والتي تتمثل في إصدار عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة المرتكبة، مع ضمان حق المواطنين كافة في الحصول على محاكمة عادلة وعلنية.
- **العدالة المتبادلة:** وهي التعويض عن الأضرار بحق المتضررين.
- **العدالة المجتمعية:** والتي تعني التناغم والتواصل الفعّال بين مختلف الأجيال، وذلك من خلال العمل على تطبيق العدالة المجتمعية بشكل يواكب ويناسب عمليات التطور لجميع الأنشطة المجتمعية.
- **العدالة الوقائية:** والتي تضمن وصول كافة الحقوق إلى أصحابها، وذلك قبل حدوث أي خلاف فيما بينهم، وفي الوقت نفسه تُقلل من الوقت والجهد المبذولين في فصل النزاع بين أطراف الدعوى[١].

٢- مفهوم الفساد:

- **معنى الفساد في اللغة:** هو الإتلاف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين.
- **معنى الفساد في الاصطلاح:** الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. (ميران، ٢٠٢٢)
- **تعريف الفساد وفقا للمنظمات والاتفاقيات الدولية:** لم يُجمع المجتمع الدولي ولا الجهات التشريعية أو الرقابية على تعريف موحَّد ودقيق للفساد يكون تعريفًا جامعًا مانعًا لا يحيد عنه أي إطار قانوني أو تنظيمي، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة والمعقدة للفساد، وتعدد صوره وأساليبه باختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا، لم تُصِغْ المنظمات الدولية تعريفًا مغلقًا للفساد، وإنما اكتفت بوضع إطار عام ومرن يتسم بالشمول والاتساع، بما يسمح له بالتكيف مع تطور صور الفساد وأساليبه المستحدثة، فالفساد ليس سلوكًا جامدًا، بل هو ظاهرة ديناميكية تتطور بمرور الوقت، وتتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا، الأمر الذي يتطلب أن يظل تعريفه منفتحًا وقابلًا للتوسع، لا أن يُحصر في مفاهيم تقليدية تُعجز التشريعات عن ملاحقة تطور أشكال الفساد.

وفيما يلي بعض تعريفات الفساد وفقا للمنظمات والاتفاقيات الدولية:

- لم يرد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) تعريفًا محددًا للفساد بل تركت للدول الأعضاء في الاتفاقية الحق في تعريفه وفقًا للظروف الخاصة بكل دولة بمختلف المجالات واكتفت بإدراج عددٍ من الأفعال الفاسدة والتي تجتمع كل الدول علي كونها من مظاهر الفساد[٢].

(1)-https://wadaq.info
(2)-https://www.unodc.org

- **تعريف الفساد وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية:** هو «إساءة استخدام السلطة المخولة من أجل الحصول على مكاسب خاصة غير مشروعة». يشمل الفساد الأنشطة غير القانونية مثل الرشوة، المحسوبية، وتزوير الوثائق أو التلاعب في العقود الحكومية، ويؤثر على الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية(٣).
- **تعريف الفساد وفقًا للبنك الدولي:** هو «سوء استخدام السلطة العامة لأغراض شخصية، بما في ذلك الرشوة، وتضارب المصالح، وسوء الإدارة» لأن الفساد يمكن أن يؤثر على فعالية المؤسسات الحكومية، ويعوق التنمية الاقتصادية من خلال تقليص الموارد المتاحة للقطاع العام(٤).
- **تعريف الفساد وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** هو «أي شكل من أشكال سوء الاستخدام أو استغلال السلطة العامة أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة» ويتضمن هذا التعريف الرشوة، والمحاباة، واختلاس الأموال العامة من أجل الاستفادة الشخصية أو لتحقيق مصالح خاصة(٥).
- **تعريف الفساد وفقًا لمنظمة العمل الدولية:** هو «الممارسات التي تتضمن استغلال الموظفين الحكوميين أو الشركات الخاصة لمناصبهم لتحقيق مصالح خاصة على حساب العدالة الاجتماعية(٦).

ونخلص مما سبق إلى أن الفساد وفقًا للعديد من المنظمات الدولية هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة وتشمل هذه الإساءة الرشوة، المحسوبية، واستغلال النفوذ لمصلحة فردية أو جماعية.

المطلب الثانى

الإطار النظري والمفاهيمي للتقاضي الإلكتروني

يرتبط مفهوم التقاضي عن بُعد ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المحكمة الإلكترونية، التي تقوم على إدارة الدعوى القضائية بشكل متكامل عبر الإنترنت. (قيصر، ٢٠٢١) ويعد التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية تطورًا حتميًا يتماشى مع التغيرات التكنولوجية العالمية، فمع تزايد الحاجة إلى سرعة الفصل في القضايا وتقليل الأعباء على المحاكم. (براك ، ٢٠٢٤)

تُعَدُّ رقمنة منظومة التقاضي أداةً إصلاحية وليست غايةً في ذاتها؛ إذ تهدف بالأساس إلى تحسين بيئة التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة، وخفض النفقات غير المبررة. غير أنّ معالجة الإشكاليات البنيوية والمرفقية التي قد تعترض بعض النظم القضائية لا يمكن أن تتحقق بمجرد سنّ تشريع جديد أو إدخال تعديلات شكلية على التشريعات القائمة، ما لم تُدعَم هذه الجهود بتوفير الاعتمادات المالية الكفيلة بضمان استمرارية مشاريع الرقمنة، ووضع الضمانات الدستورية في صدارة الأولويات. ويُعدّ التطور الجوهري في هذا السياق هو إتاحة إمكانية مرافعة المحامي بالطرق الافتراضية أو الرقمية، من خلال توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة بما يعزز من كفاءة العملية القضائية ويواكب متطلبات التحول الرقمي في مرفق العدالة.(الحصاوي،٢٠٢٤)

يستند نظام التقاضي عن بُعد إلى قيام المتقاضين بطرح دعاواهم أمام ما يُعرف بالمحكمة الافتراضية، حيث يكون حضور الخصوم ووكلائهم حضورًا افتراضيًّا، بينما يباشر القضاة عملهم من على منصاتهم في

(3)-https://www.transparency.org/en/what-is-corruption
(4)-https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet
(5)-https://www.unodc.org/e4j/en/anti-corruption/module-1/key-issues/corruption---baseline-definition.html
(6)-https://www.ilo.org/

جلسات علنيّة تُعقد عبر تقنيات الاتصال المرئي (Conference Calls) وتوثَّق بالصوت والصورة، مع وجود محاضر ضبط إلكترونية تتفق مع طبيعة هذه الجلسات الافتراضية. وقد أكّد المؤتمر العربي الخامس للمحاماة على أهمية هذا التطور، حيث أوصى بضرورة توفير أماكن مخصصة للمتهمين في المحاكمات التي تُجرى عن بُعد، على أن تكون تلك الأماكن خاضعة لإشراف السلطة القضائية لا للأجهزة الأمنية، تجنبًا لشبهة البطلان الإجرائي.

وتقوم المحاكم الافتراضية على مبدأ أساسي يتمثل في صون خصوصية الأطراف وضمان سرية البيانات. فعقب التحقق من هوية المدعي والمدعى عليه باستخدام الوسائل البيومترية، مثل بصمة الإصبع أو العين أو الصوت، تُسجَّل الدعوى إلكترونيًّا عبر النظام القضائي أو التطبيق المخصص، وتُسدَّد الرسوم إلكترونيًّا. ومن ثم يحصل أطراف الخصومة على اسم مستخدم وكلمة مرور ورقم تعريف شخصي، مما يتيح لهم متابعة الدعوى إلكترونيًّا وحضور الجلسات في مواعيدها الحقيقية، حتى وإن كانوا خارج الحدود الإقليمية للدولة. كما يمكنهم تقديم المستندات إلكترونيًّا، وتصلهم كافة التبليغات عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني، مع التأكد من وصولها إلى المرسل إليه تحديدًا دون تحريف أو تعديل في مضمونها. وفي حال تخلّف الخصم عن التفاعل، يجوز للمحكمة تطبيق القواعد الإجرائية ذات الصلة بغياب الخصوم، كتوقيع الجزاءات المقررة، أو شطب الدعوى من الجدول، أو وقف المحاكمة وانقطاعها. وتستمر الإجراءات حتى تنتهي بالمداولة وإصدار الحكم الذي يُعلن إلكترونيًّا وبصورة ذكية.(حسن ، ٢٠٢٥)

١- مفهوم التقاضي الإليكتروني

يقصد بالتقاضي الإلكتروني «عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر مختلف الوسائل الإلكترونية المؤمنة، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علمًا بما تم بشأن هذه المستندات».(عكوش،٢٠٢٢)

٢- صور التقاضي الإلكتروني:

- التحكيم الإلكتروني: من خلال الوسائل التكنولوجية التي تسمح بعقد جلسات فض المنازعات بوسائل تكنولوجية عديدة مثل الفيديو كونفرانس.
- المحاكم الإلكترونية: هي التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا باستخدام الحاسب الآلي الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الإنترنت.(عصام، ٢٠٠٨)

٣-مزايا التقاضي الإلكتروني

- سهولة وسرعة إجراءات التقاضي وحسم النزاع فمن أهم المبادئ التي ترتكز عليها العدالة مبدأ السرعة فى حل النزاع، حيث يتم تقديم الأوراق والمستندات والمذكرات المكتوبة بالوسائل الإلكترونية دون حضور الأطراف ودون الذهاب إلى مقر المحكمة، بل تتم الجلسات وتبادل المستندات عبر الإنترنت والمؤتمرات عن بُعد.
- توفير الوقت والجهد للقاضي والمتقاضي لأن استخدام التقنية الحديثة فى التقاضي يساعد القضاة فى البحث عن النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والارتقاء بأداء القضاة، مما يؤدى إلى سرعة حسم المنازعات ويخفف العبء على المحاكم.

- أن التقاضي الإلكتروني يسهل تدقيق الدعوى عبر الاتصال بملف الدعوى إلكترونيا.
- القضاء على الفساد المالي والإداري بالمحاكم وتعزيز مبدأ الشفافية.

(Abdulqader, & Naama, 2024)

٤- التحديات التي تواجه التقاضي الإلكتروني

إن التقاضي الإلكتروني يعد انطلاقة نوعية في مجال العدالة القضائية، لما له من أهمية في تبسيط وسرعة إجراءات التقاضي، وهو ما ينعكس إيجابًا على إتقان عمل المحاكم والقضاء في حل مشاكل العدالة التقليدية التي تتسم ببطء الإجراءات، وثقل كاهل المتقاضي في الحصول على حقوقه الدستورية، إلا أن هذه المميزات لم تخْلُ من التحديات كما يلي: (الصياد، ٢٠٢٣)

أ- تهديدات تمس سرية البيانات والنظام (الدخول غير المشروع وتجاوز حدود الحق في الدخول):

(١)انتحال الهوية (Falsifying User Identities): يتم ذلك من خلال دخول مستخدم إلى النظام بصفته مستخدمًا آخر يمتلك صلاحيات معينة، ويُضاف إلى ذلك جرائم الاحتيال على النظام كاختراق الحسابات واستغلال الامتيازات والصلاحيات.

(٢)التنصت وسرقة البيانات(Eavesdropping and Data Theft): تحدث أثناء نقل أو تبادل البيانات، سواء عبر الإنترنت أو الشبكات المحلية، حيث يقوم المجرم بالتنصت إلكترونيًا للحصول على البيانات وسرقتها.

(٣)تهديدات تتعلق بكلمات المرور(Password Threats): تظهر هذه التهديدات عند استخدام كلمات مرور ضعيفة أو سهلة التخمين أو تم تسريبها، مما يؤدي إلى سرقة الهوية الرقمية، ووفقًا لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، فإن الدخول غير المشروع وتجاوز حدود الحق جريمتان تمسان سرية البيانات.

(٤)التصيد الاحتيالي(Phishing): وهو نوع من الهجمات التي تستهدف أفرادًا أو مؤسسات من خلال جمع معلومات عن الضحية لإرسال رسائل إلكترونية مزيفة للاحتيال عليهم.

ب- تهديدات تمس سلامة ونزاهة وتكامل المنظومة (الاعتداء على المواقع والأنظمة):

(١)تشوية البيانات (Data Tampering): تُهاجم البيانات أثناء انتقالها إما بهجوم سلبي (مثل التنصت والمراقبة) أو هجوم نشط (الحذف أو التعديل)، ويحدث ذلك غالبًا عند منح صلاحيات لغير المخولين بالتعديل أو اختراق حساباتهم.

(٢)الاختراقات الإلكترونية (Electronic Breaches): تتضمن اختراق الأنظمة القضائية الإلكترونية وقواعد البيانات القانونية وسرقة المعلومات الحساسة.

(٣)الفيروسات والبرمجيات الخبيثة (Viruses and Malware): تشمل نشر البرمجيات الضارة والفيروسات داخل نظم التقاضي الإلكتروني، ما يؤدي إلى إفساد البيانات أو تعطيل النظام.

ج- تهديدات تمس توافر النظام وإمكانية الوصول إليه:

(١)**هجمات حجب الخدمة:** عن طريق إرسال عدد كبير من الطلبات إلى النظام مما يؤدي إلى تعطيله ومنع المستخدمين من الوصول إلى الموقع أو الخدمة.

(٢)**البرمجيات الفدية:** وهي برمجيات خبيثة تقوم بتشفير الملفات وابتزاز الضحية بدفع فدية مقابل فك التشفير، مع التهديد بنشر البيانات الحساسة في حال عدم الدفع.

(٣)**تعطيل الخدمة الإلكترونية:** وهى برمجيات خبيثة يتم إدخالها بأنظمة القرصنة الإلكترونية بهدف تعطيل خدمة يتم تقديمها للمواطنين إلكترونيًا لإثارة البلبلة والتأثير علي الرآي العام.

(٤)**قطع الاتصال أو الإضرار بالبنية التحتية:** وتشمل انقطاع الكهرباء أو الإنترنت أو إتلاف المعدات والبنية التحتية لمنظومة التقاضي.

(٥)**التهديدات الداخلية:** تُعد من أخطر أنواع التهديدات، وتأتي من داخل المؤسسة عن طريق الموظفين الذين يسيئون استخدام صلاحياتهم أو يتسببون في تسريب البيانات عمدًا أو عن غير قصد، ويشمل ذلك أيضًا التجسس ونشر الفيروسات داخل النظام. (جعفر، ٢٠٢٤)

بعد تناول الإطارين النظري والمفاهيمي لكل من العدالة الناجزة، والفساد، والتقاضي الإلكتروني، ينتقل هذا البحث في مبحثه القادم إلى استعراض التجربة المصرية في هذا المجال، فقد شكلت هذه التجربة نموذجًا تطبيقيًا يعكس كيفية استناد الدولة المصرية إلى أسس علمية راسخة وإطار نظري متين في سعيها لتحقيق العدالة الناجزة من خلال تبني أدوات التحول الرقمي وفقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

المبحث الثانى
دور التحول الرقمي بوزارة العدل والجهات والهيئات القضائية فى ظل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تضمنت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد اعتماد التحول الرقمي كآلية رئيسية لتعزيز كفاءة المؤسسات القضائية، بما في ذلك وزارة العدل، ومحكمة النقض، والنيابة العامة، إلى جانب مجلس الدولة والنيابات الإدارية وهيئات قضاء الدولة، حيث اتجهت هذه الجهات إلى تطوير نظم إلكترونية تدعم سرعة الإنجاز وتحكم النزاهة، ما يعزز جهود التصدي للفساد ويضمن عدالة أكثر فعالية.

ونعرض لذلك في مطلبين؛ الأول التحول الرقمي فى وزارة العدل ومحكمة النقض والنيابة العامة، والثاني التحول الرقمي فى مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية.

المطلب الأول
التحول الرقمي فى وزارة العدل ومحكمة النقض والنيابة العامة

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومراحل تفيذها:

نصت المادة ٢١٨ من الدستور على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتحديد الهيئات والأجهزة الرقابية المسئولة عن هذه المهمة، كما تلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية بالتنسيق فيما بينها لتعزيز قيم النزاهة والشفافية، وضمان حسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ومن هذا المنطلق أطلقت الاستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨)، التي تتوافق مع هذه الالتزامات الدستورية.

وقد أطلقت مصر استراتيجتها الوطنية الأولى لمكافحة الفساد التى توضح توجه الدولة المصرية للتعامل مع ملف مكافحة الفساد، وتطورت الاستراتيجية، كالآتي:

النسخة الأولى – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨:

في عام ٢٠١٤، أطلقت الحكومة المصرية المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد استجابة لدعوة رئيس الجمهورية في اليوم العالمي لمكافحة الفساد وترتكز الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية: إصدار التشريعات اللازمة، تمكين الجهات الرقابية والقضائية، والإرادة السياسية القوية التي تدعم المحورين السابقين وتهدف إلى تحسين الأداء الإداري والتشريعي، وتعزيز شفافية ونزاهة المؤسسات الحكومية، وتطوير البنية القضائية لتحقيق العدالة، فضلًا عن رفع وعي المواطنين بأهمية مكافحة الفساد وبناء ثقتهم في الدولة، مع تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال. (هيئة الرقابة الإدارية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨)

النسخة الثانية – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢:

أعدت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد، بناءً على القرار رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠ والمعدل عام ٢٠١٤، المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)، لاستكمال أهداف المرحلة الأولى التي أُطلقت عام ٢٠١٤ وتتماشى هذه المرحلة مع المادة ٢١٨ من الدستور التي تلزم الدولة بمكافحة

الفساد وتحدد الأجهزة الرقابية المختصة وركزت المرحلة الثانية على تحديات التنفيذ السابقة، مثل ضعف تفعيل قانون الخدمة المدنية، وقلة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين، وعدم وجود منظومة إلكترونية متكاملة لتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية.

النسخة الثالثة – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠:

يرسم تقرير المرحلة الثالثة الخطوط العريضة لاستمرار مكافحة الفساد في مصر، حيث ترتكز الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ على خمسة أهداف استراتيجية رئيسية، تضم أهدافًا فرعية مترابطة ضمن منهجية واضحة وتتميز هذه النسخة بكونها طويلة الأمد (ثماني سنوات)، متوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتهدف إلى استكمال الإنجازات السابقة وتعزيز جهود مكافحة الفساد على المدى البعيد وتتمثل أهداف الاستراتيجية فيما يلي:

- جهاز إداري كفء يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر.
- بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة.
- جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.
- مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته.
- تعاون دولي وإقليمي فعال في مكافحة الفساد.

(هيئة الرقابة الإدارية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠)

وقد تم تقليص الأهداف الاستراتيجية في النسخة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد إلى خمسة فقط بهدف تحقيق مزيد من التركيز والتكامل بين محاور العمل المختلفة، بما يضمن رفع كفاءة التنفيذ وتيسير عمليات المتابعة والتقييم، وجاء هذا التبسيط استجابة للتطورات المحلية والدولية في مجال مكافحة الفساد، ومواكبة لأولويات الدولة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، مع تعزيز القدرة على قياس الأثر وتوجيه الجهود نحو تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتنفيذ.[٧]

وقد اتجهت المنظومة القضائية من وزارة العدل والنيابة العامة والجهات والهيئات القضائية المختلفة بأكملها إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات المختلفة لصالح جمهور المتعاملين معها، من خلال تنفيذ مجموعة من المجهودات والمشروعات الإلكترونية واستحداث أنظمة مختلفة لتقديم خدمات التقاضي في ساحات العدالة.

١- مجهودات وزارة العدل ودور التحول الرقمي في تطوير الأداء وكذلك الجهود المبذولة بالنيابة العامة والجهات والهيئات القضائية المختلفة:

أ- برنامج «عدالة مصر الرقمية»

(١) مفهوم تحقيق عدالة مصر الرقمية: هو جزء من رؤية الدولة المصرية نحو تحسين وتطوير النظام القضائي في مصر من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية، يهدف البرنامج إلى تسريع الإجراءات القضائية، وتوفير الشفافية، مع تعزيز مكافحة الفساد داخل النظام القضائي كالأتي:

(٧)- مجلة السياسة الدولية (https://www.siyassa.org.eg/News/18590.aspx)

(أ) تسريع الإجراءات القضائية من خلال الأتمتة وتبسيط الخطوات.
(ب) تحقيق الشفافية والمساواة بتوفير معلومات دقيقة ومحدثة حول القضايا لجميع الأطراف، بما يضمن عدالة متساوية في المعاملة.
(ج) تسهيل التواصل/الوصول إلى الجهات القضائية وذلك من خلال تمكين الكافة بحيث لا تكون المواقع الجغرافية والمسافات أو سلامة الحالة الصحية من عدمه عائقًا لسهولة الوصول/استخدام الخدمات القضائية مع امكانية استخدام الوسائل الإلكترونية كطرق للاتصال بدلًا من الحضور الشخصى وبما لا يخل بالضرورات القانونية القاضية لتقديم تلك الخدمات.
(د) الحد من الفساد عبر رقمنة المعاملات وتوثيقها إلكترونيًا، ويوفر رقابة فعالة على سير الإجراءات.

جدول رقم (١)
مقارنة بين الخدمات القضائية قبل وبعد التحول الرقمي وفقا لأركان برنامج عدالة مصر الرقمية

الخدمة	قبل التحول الرقمي (النظام التقليدي)	بعد التحول الرقمي (النظام الإلكتروني)
إقامة الدعوى عن بُعد	كان يتعيّن على المحامين والمتقاضين التوجه شخصيًا إلى مقر المحكمة لتقديم صحيفة الدعوى ورقيًا، وسداد الرسوم نقدًا عبر الخزينة، وهو ما كان يستهلك وقتًا وجهدًا ويؤدي إلى بطء في قيد الدعاوى.	أُتيح رفع الدعاوى إلكترونيًا عبر منصة «مصر الرقمية» مع إمكانية سداد الرسوم إلكترونيًا، بما يغني عن الحضور المادي للمحكمة ويُسهم في تسريع إجراءات التقاضي.
التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية	إتمام كافة الخطوات أمام المحاكم الاقتصادية من خلال إجراءات ورقية بالكامل، بدءًا من قيد الدعوى مرورًا بتبادل المذكرات والمستندات وانتهاءً بإصدار الأحكام، مما كان يستلزم حضورًا ماديًا متكررًا للأطراف.	منذ أبريل ٢٠٢٠ طُبّق نظام التقاضي الإلكتروني بصورة كاملة، حيث أصبحت جميع الإجراءات تُدار رقميًا بدءًا من إقامة الدعوى حتى صدور الحكم، دون حاجة إلى التعامل الورقي المباشر.
نظام إدارة المحاكم	اعتمدت المحاكم المدنية والأسرية والاقتصادية على السجلات اليدوية والأرشيف الورقي لتنظيم العمل وتوزيع القضايا، مما كان يعرّض العملية القضائية للتأخير وضياع بعض الملفات.	أُنشئ نظام إدارة القضايا الإلكتروني الذي ينظم العمل الإداري والقضائي داخل المحاكم، بما يتيح تسجيل القضايا وتوزيع الجلسات إلكترونيًا وضمان متابعة دقيقة للإجراءات.
الأرشيف القضائي	حفظ الملفات القضائية ورقيًا في أرشيفات تقليدية معرضة للتلف أو الفقدان، ويصعب الوصول إليها بالسرعة المطلوبة.	تم التحول إلى الأرشفة الإلكترونية عبر المسح الضوئي لكافة الملفات، بما يضمن سهولة البحث والاستدعاء والحفاظ على الوثائق من الضياع أو العبث.

الخدمة	قبل التحول الرقمي (النظام التقليدي)	بعد التحول الرقمي (النظام الإلكتروني)
تجديد الحبس الاحتياطي	كان يستلزم نقل المتهمين من محبسهم إلى المحكمة لحضور جلسات التجديد، بما يترتب عليه أعباء لوجستية ومخاطر أمنية محتملة.	أصبح تجديد الحبس الاحتياطي يتم عن بُعد عبر الربط بالفيديو كونفرانس بين قاعات المحاكم والسجون باستخدام شبكات مؤمنة فائقة السرعة، مع تمكين القاضي والمحامين من التواصل مع المتهمين مباشرة.
الإصدارات الرسمية لوزارة العدل	الوثائق الرسمية (كالشهادات وصور الأحكام) كانت تصدر ورقية، ما يجعلها عرضة للتلف أو التزوير.	جرى رقمنة هذه الوثائق وإصدارها في صورة إلكترونية مؤمنة تقنيًا، بما يحول دون العبث بها أو تزويرها.
خدمات الشهر العقاري والتوثيق	كان المواطن مضطرًا للتواجد الفعلي بمكاتب الشهر العقاري، والانتظار لفترات طويلة لاستكمال المعاملات الورقية.	أُتيحت خدمات الشهر العقاري إلكترونيًا من خلال «بوابة مصر الرقمية»، بما يختصر الوقت والجهد ويُعزّز الشفافية.
السجل العيني للعقارات	كانت إجراءات التسجيل العقاري تتم ورقيًا دون ربط ممنهج بين بيانات الملكية والعقود والخرائط، مما يسبب ثغرات في تتبع الملكية.	جرى تطوير «السجل العيني الإلكتروني» الذي يمنح كل عقار رقمًا قوميًا ويربط بيانات الملكية بالعقود المسجلة والخرائط الجغرافية، بما يسهل عملية التتبع والتوثيق.
تطبيق «أرغب في عمل توكيل"	للحصول على توكيل كان لزامًا على المواطن التوجه إلى مكتب التوثيق لمعرفة المستندات المطلوبة والرسوم، ما كان يضاعف الوقت والإجراءات.	عبر التطبيق الذكي «أرغب في عمل توكيل»، يمكن الاطلاع مسبقًا على المستندات المطلوبة والرسوم، مع إمكانية حجز موعد إلكتروني، مما يرفع كفاءة الخدمة.

المصدر: إعداد وتصميم الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة ، وزارة العدل.

(٢) تقييم برنامج "عدالة مصر الرقمية":

(أ) المرتكزات:

(١) تسريع الإجراءات القضائية عبر الميكنة وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية.

(٢) تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بفضل توثيق جميع المعاملات إلكترونيًا وسهولة الرقابة.

(٣) الوصول الموسع إلى العدالة من خلال المنصات الرقمية التي تتيح الخدمات عن بعد، خصوصًا لذوي الاحتياجات الخاصة.

(٤) تطوير بيئة العمل القضائي عبر الأرشفة الرقمية ونظام إدارة المحاكم، مما يقلل الفاقد ويرفع الكفاءة.

(٥) تجارب ناجحة مثل تطبيق التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية وتجديد الحبس الاحتياطي بالفيديو كونفرانس.

(ب) التحديات:

(١) الفجوة الرقمية وتفاوت في قدرات المتقاضين والمحامين على استخدام المنصات الإلكترونية، خصوصًا في المناطق الأقل وعيًا بالتكنولوجيا.

(٢) ضعف البنية التحتية أحيانًا و احتمالية حدوث أعطال تقنية أو ضعف في شبكات الإنترنت يعيق استمرارية الخدمة.

(٣) المقاومة المؤسسية للتغيير حيث نجد بعض الموظفين ما زالوا متشبثين بالأنماط الورقية التقليدية، مما قد يبطئ من وتيرة التحول.

(٤) الأمن السيبراني و الحاجة المستمرة لضمان أعلى مستويات الحماية للبيانات والمعلومات القضائية الحساسة.

(٥) الاستدامة المالية للمشروع يحتاج إلى تمويل طويل الأمد للصيانة والتطوير والتدريب، وهو ما قد يشكل عبئًا على الموازنة العامة.

(٦) ضعف التكامل بين الأنظمة في بعض الأحيان غياب الربط الكامل بين المنصات المختلفة (القضاء – الشهر العقاري – السجل العيني).

ب- الجهود بمصلحة الخبراء ومصلحة الطب الشرعي ومصلحة الشهر العقاري

(١) استمرارا لتطوير منظومة الشهر العقاري والتوثيق عدلت وزارة العدل اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والذي بموجبه سيتم الاستغناء عن الدفاتر الورقية بالمكاتب واستبدالها بالدفاتر الإلكترونية من خلال توفير أجهزه كمبيوتر بالمكاتب غير متصلة بالإنترنت بحيث تكون بديلة للدفاتر الورقية، كما قامت وزارة العدل بتطوير الجهات المعاونة الممثلة في مصلحة الخبراء ومصلحة الطب الشرعي ومصلحة الشهر العقاري، من خلال تأهيل العاملين وتدريبهم لزيادة معدلات الإنجاز وأيضا نشر المقرات لتقريبها من المحاكم على مستوى الجمهورية، مع العمل على تطوير الأجهزة وتحديثها والعمل على زيادة أعداد العاملين بها، كما تم التعاقد مع شركات وعمال للقيام بمهمة الحفاظ على المظهر الحضاري للمحاكم. (وزارة العدل، أبحاث منشورة)

(٢) مبادرات التحول الرقمي في الشهر العقاري

(أ) إطلاق بوابات إلكترونية: تسمح للمواطنين بحجز مواعيد مسبقة للحصول على خدمات الشهر العقاري.

(ب) تفعيل التوقيع الإلكتروني: الذى يتيح للمواطنين توقيع المستندات إلكترونيًا دون الحاجة للحضور الشخصي مع عدم الإخلال بشروط التحقق من "الأهلية" و"الإرادة" أمام الموثق.

(ج) إتاحة خدمات عبر التطبيقات: مما يمكن المواطنين من متابعة معاملات التوثيق بسهولة عبر هواتفهم الذكية.[٨]

(د) إنشاء وحدة الخرائط الرقمية والبيانات المكانية لمصلحة الشهر العقاري:

- في إطار سعي وزارة العدل الدءوب لترسيخ مبادئ العدالة الناجزة وتحقيق رؤيتها نحو بناء منظومة عصرية للعدالة، جاء الاهتمام بتطوير مصلحة الشهر العقاري والتوثيق باعتبارها من الدعائم الأساسية لحماية الحقوق، وضمان استقرار المعاملات القانونية، وإدراكًا لأهمية التحول الرقمي كأداة رئيسية لتحقيق هذه الأهداف، عملت الوزارة على تحديث البنية

(8)-https://e-invoice.io/

التحتية المعلوماتية للمصلحة، بما يكفل سرعة الأداء، ودقة الإجراءات، وتعزيز الشفافية، ولأن إدارة الملكيات العقارية تتطلب معلومات مكانية دقيقة ومحدثة، كان من الضروري تطوير العمل والاستعانة بوحدة/وحدات متخصصة والتى تُعنى بالخرائط الرقمية والبيانات المكانية، لتكون ركيزة أساسية لدعم عمليات التوثيق والشهر، وتقليل المنازعات، وتسريع إنجاز المعاملات، وفى هذا الإطار صدر قرار وزير العدل رقم ٧٢٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء وحدة الخرائط الرقمية والبيانات المكانية لمصلحة الشهر العقاري والكتاب الدوري رقم ١١٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٠ إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها بشأن التبليغ الإليكتروني بالتعامل بالتوكيل أو بإلغائه.

(٣)- تقييم تطوير منظومة الشهر العقاري والتوثيق:

(أ) المرتكزات:

(١) التحول من الدفاتر الورقية إلى إلكترونية معزولة عن الإنترنت يقلّل الأخطاء ويعزز السرية.

(٢) تأهيل وتدريب العاملين ورفع الطاقة الاستيعابية يُحسّن زمن الخدمة وجودتها

(٣) تقريب المقرات من المحاكم يختصر زمن التنقل ويُيسر المعاملات

(٤) التعاقد على خدمات صيانة ونظافة يحسّن المظهر الحضاري وثقة المتعاملين

(ب) التحديات:

(١) تشغيل أنظمة غير متصلة بالإنترنت قد يحدّ من تكامل البيانات اللحظي والتقارير الموحدة

(٢) تفاوت مستويات الجاهزية التقنية بين المكاتب يخلق تجربة خدمة غير متسقة

(٣) اعتماد مرتفع على المهارات البشرية مع محدودية الأتمتة قد يُبقي خطر الأخطاء الإجرائية

ج- تحديث منصة المركز القومي للدراسات القضائية «أكاديمية القضاة»

(١) تعد منصة «المركز القومي للدراسات القضائية» للتعلم الإلكتروني الذراع التدريبي الرقمي وأحد جهود وزارة العدل في تنفيذ استراتيجيات الدولة نحو التحول الرقمي الشامل وجعل مصر مركزا رائدًا للإبداع والابتكار والثقافة ودمج المعرفة الرقمية في كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع العدالة، وأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في خدمة القضاء هو إحدى سبل تعزيز الثقة بين المواطن والدولة أن هذه المنصة هي جزء من رؤية شاملة تضع الإنسان في صميم عملية التطوير، بما ينعكس إيجابًا على تحقيق العدالة الناجزة والفاعلة. (وزارة العدل، أبحاث منشورة)

(٢)- تقييم منصة المركز القومي للدراسات القضائية (أكاديمية القضاة)

(أ) المرتكزات:

(١) قناة تدريب رقمية مستدامة ومتاحة تُسهم في بناء القدرات على نطاق واسع

(٢) مواءمة مع استراتيجية التحول الرقمي وتوحيد المحتوى المعرفي

(ب) التحديات:

(١) تفاوت الثقافة الرقمية لدى المتدربين قد يحدّ من العائد التدريبي دون دعم ومتابعة

(٢) الحاجة لآليات قياس أثر التدريب وربطه بالأداء الفعلي في المحاكم والنيابات.

د- العمل علي تحديث مشروع قانون الإجراءات الجنائية:

(١) يجري حاليًا العمل علي تحديث مشروع قانون الإجراءات الجنائية خلال العام الجاري ٢٠٢٥ لإنشاء منظومة تشريعية متكاملة ترسّخ مبدأ العدالة الناجزة كضمانة أساسية للمتقاضين، وتُعلي من شأن الحق في التقاضي الفعّال والمُنصف، بما يتوافق مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية في شأن سرعة الفصل في الدعاوى دون الإخلال بقواعد المحاكمة العادلة أو مساس بحقوق الدفاع، وقد كرّس المشروع اتجاه الدولة نحو التحول الرقمي في مرفق العدالة الجنائية، حيث أقرّ إنشاء هيكل مؤسسي للإعلان القضائي الإلكتروني عبر مراكز للإعلانات الهاتفية تنشأ في دوائر المحاكم الجزئية وتتبع وزارة العدل، وتتصل إلكترونيًا بقاعدة بيانات قطاع الأحوال المدنية، وذلك بغرض إرسال الإعلانات القضائية عبر الوسائل الهاتفية والإلكترونية المعتمدة، بما يُحقق كفاءة الإخطار القضائي ويُزيل العراقيل المرتبطة بالإعلانات التقليدية، كما تضمّن المشروع تنظيمًا تشريعيًّا دقيقًا لإجراءات التحقيق والمحاكمة عن بُعد، باستخدام التقنيات الرقمية المعتمدة، باعتبارها وسيلة قانونية لتحقيق سرعة الفصل في المنازعات الجنائية، وتمكين الجهات القضائية من مباشرة اختصاصاتها بكفاءة، وبما يُؤمِّن الحماية الإجرائية للأطراف، لاسيما في الحالات التي تتطلب تأمين الشهود أو تقليل الاحتكاك المباشر بالمتهمين لأسباب أمنية أو صحية، ويُعد هذا التوجه التشريعي ترجمة لالتزام الدولة بتطوير البنية الإجرائية لمنظومة العدالة الناجزة، وإعمالًا لمبدأ التقاضي على درجتين وفق أسس تراعي التطور التكنولوجي، وتعزز من شفافية الإجراءات وسرعة إنفاذها، بما يرسّخ الثقة العامة في مرفق القضاء.[٩].

(٢)- تقييم مشروع تحديث قانون الإجراءات الجنائية:

(أ) المرتكزات:

(١)إطار تشريعي جديد يُكرّس العدالة الناجزة ويُنظم الإعلان القضائي الإلكتروني والمحاكمة عن بُعد.

(٢)رفع الكفاءة وتقليل عوائق الإخطار التقليدي وتطوير البنية الإجرائية.

(ب) التحديات

(١)نجاح التطبيق مرهون ببناء قدرات بشرية وتقنية موازية في كل حلقات المنظومة.

(٢)الحاجة إلى لوائح تنفيذية تفصيلية ومعايير تقنية موحّدة وتدقيق ضمانات الحقوق.

٢- التحول الرقمي فى محكمة النقض

في إطار سعي السلطة القضائية إلى تعزيز فاعلية منظومة العدالة وتيسير إجراءات التقاضي، قطعت محكمة النقض المصرية شوطًا هامًّا نحو تطوير بنيتها المؤسسية من خلال تبنِّي حلول رقمية متقدمة، مستهدفة بذلك تحقيق العدالة الناجزة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين، وتيسير عمل القضاة وأعضاء النيابة، بما يتسق مع متطلبات دولة القانون وضمانات المحاكمة العادلة.

أ- إنجازات رقمية بمحكمة النقض: التطبيقات الرقمية والمواقع الإلكترونية

تحققت بمحكمة النقض المصرية إنجازات رقمية بارزة ضمن مسار التحول الرقمي، كما يلي:

(٩)- مجلس النواب المصرى (https://www.parliament.gov.eg)

(١) **أنظمة الموارد البشرية والمالية:** تتضمن الأنظمة المستخدمة في محكمة النقض نظامًا لإدارة الموارد البشرية خاص بموظفي المحكمة، يهدف إلى تنظيم شئونهم الإدارية والوظيفية، كما تم تطبيق نظام مستقل لإدارة رواتب السادة القضاة وموظفي محكمة النقض، بما يضمن دقة وسرعة صرف الرواتب وفقًا للضوابط المعتمدة.

(٢) **المكتبة الرقمية لمحكمة النقض:** تم تنفيذ مشروع رقمنة شامل لمكتبة محكمة النقض باستخدام أحدث تقنيات المسح الضوئي، شمل جميع الكتب المتوفرة داخلها، وقد أُضيفت النسخ الرقمية إلى الموقع الإلكتروني للمكتبة القانونية التابعة للمحكمة، والذي أصبح يحتوي على أكثر من (٦٠٠٠) مؤلف قانوني، إضافة إلى قواميس ومعاجم لغوية تم انتقاؤها وتجميعها بعناية، ثم إعدادها وتبويبها وفهرستها وطرحها في صورة رقمية، ويتيح هذا النظام للمستخدمين تصفح النسخ الإلكترونية للكتب عبر فهرس محتويات ذكي (hyperlink)، بالإضافة إلى إمكانية البحث داخل الفهارس الخاصة بها.

(٣) **الموقع الإلكتروني الخاص بمحكمة النقض (الأجندة القضائية):** أصبح بإمكان القضاة بمحكمة النقض الاطلاع إلكترونيًا على كافة مستندات الطعون المنظورة أمام دوائرهم، إلى جانب مطالعة جدول الجلسات الخاصة بكل دائرة، كما تم تمكين أعضاء المكتب الفني من الوصول إلى مستندات الطعون وتصويب الأحكام وإضافة النسخة النهائية لها بشكل إلكتروني، كذلك، يتيح الموقع لأعضاء النيابة العامة لدى محكمة النقض أداء كامل أعمالهم من خلاله، بداية من مطالعة صحيفة الطعن إلكترونيًا، مرورًا بإعداد مذكرة الرأي، وحتى رفعها للمراجعة والتصويب من قِبل رئيس المجموعة وإضافة النسخة النهائية للمذكرة، وتمتد الإمكانيات أيضًا لأعضاء تفتيش النيابة العامة، الذين يمكنهم الاطلاع على تفاصيل الطعون المخصصة لهم من أجل إعداد تقارير التفتيش اللازمة، كما يتيح النظام لمديري الإدارات، كل ضمن اختصاصه، متابعة إحصائيات فورية عن أداء القضاة وأعضاء النيابة والمكتب الفني، ويتضمن كذلك نظامًا داخليًا لموظفي المحكمة لإدارة محتوى محرك البحث الخاص بالمبادئ القانونية.

(٤) **الموقع الإلكتروني العام لمحكمة النقض:** يوفر الموقع العام لمحكمة النقض قاعدة بيانات قانونية ضخمة تشمل جميع المبادئ القانونية التي أقرتها المحكمة منذ إنشائها، والتي يتم تحديثها يوميًا، وقد بلغ عددها حتى الآن (٤٢٦,٣٢٦) مبدأً قانونيًا ويشمل الموقع كذلك جميع الإصدارات الإلكترونية للمكتب الفني لمحكمة النقض، بما فيها سنوات المكتب الفني، والمستحدث من المبادئ، والنشرات التشريعية والقانونية، والإصدارات النوعية، ومن أبرز خدمات الموقع خدمة «جسر»، التي تُمكن الأطراف المعنية من الوصول الفعّال والسريع إلى بيانات الطعون ومطالعة مستنداتها الإلكترونية وتلقي الإشعارات بكل ما يستجد عليها عبر الموقع أو البريد الإلكتروني، كما يتضمن الموقع جدول الجلسات الأسبوعي بمحكمة النقض (الرول الإلكتروني).

(٥) **أنظمة إدارة الطعون:** تشمل الأنظمة المطبقة في محكمة النقض برامج داخلية لإدارة الطعون بشكل تلقائي، سواء كانت مدنية أو جنائية، حيث يبدأ النظام من السنة ٦٣ ق، ويعمل على أرشفة ملفات الطعون عبر المسح الضوئي منذ عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم، مما يسهم في تنظيم العمل وتسريع الإجراءات.

(٦)**الأرشيف الإلكتروني والمادي للطعون:** في إطار التحول الرقمي، تم إجراء عمليات مسح ضوئي وأرشفة إلكترونية لكافة الطعون المقيدة أمام محكمة النقض، متضمنة جميع البيانات الأساسية، وبعد الأرشفة الإلكترونية، تُحفظ النسخ الورقية لهذه الطعون في مخازن معدة خصيصًا لذلك، ما يحقق التكامل بين الأرشيفين الإلكتروني والمادي.

(٧)**تطبيقات رقمية قيد التنفيذ (منظومة الذكاء الاصطناعي بمحكمة النقض):** يجري تنفيذ مشروع «منظومة الذكاء الاصطناعي بمحكمة النقض» بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويعتمد هذا المشروع على تكنولوجيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتعلم الآلة، والتعلم العميق، يهدف المشروع إلى إرساء نواة التحول الرقمي في أعمال المحكمة، من خلال مواكبة التقدم التكنولوجي ودعم إنشاء بنية معلوماتية للصحيفة الجنائية الإلكترونية، كما يسهم في تقليل الوقت المستغرق لتصنيف الطعون، مما قد يوفر نصف المدة اللازمة للفصل فيها، إلى جانب قدرته على فحص وتنظيم الأحكام السابقة والطعون الجديدة والقديمة، ويُسهل المشروع على القضاة وأعضاء النيابة والمكتب الفني ترتيب الملفات المتعددة، وتحليلها زمنيًا، وفهم التقارب بين الوقائع عبر بناء قاعدة معرفة خاصة بأحكام محكمة النقض مزودة ببحث ذكي.

(٨)**موقع إدارة الترشح بالنيابة العامة لدى محكمة النقض والمكتب الفني:** تم تطوير موقع إلكتروني يسمح للراغبين في الترشح للعمل بالنيابة العامة لدى محكمة النقض أو المكتب الفني بتقديم طلباتهم إلكترونيًا، عبر تعبئة نموذج مخصص وإرفاق المستندات المطلوبة، كما يحتوي الموقع على لوحة تحكم كاملة لمديري النظام، تتيح متابعة طلبات الترشح ومراجعة المستندات الخاصة بكل مرشح، ويقوم النظام تلقائيًا باحتساب نقاط لكل مرشح استنادًا إلى خبراته، ثم يُرتب المتقدمين بحسب عدد النقاط لتسهيل عملية الاختيار.

(٩)**التكامل بين الجهات والهيئات القضائية (محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية):** تم تنفيذ التكامل بين نظام محكمة النقض ونظام المحاكم الاقتصادية عبر تبادل المعلومات من خلال واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، وإنشاء خط ربط مباشر بين النظامين، ويمكّن هذا التكامل محكمة النقض من الاطلاع على جميع بيانات الدعوى المقيدة أمام المحاكم الاقتصادية التي تم الطعن عليها بالنقض، إلى جانب كافة مستنداتها الرقمية، كما يُتيح للمحكمة الاقتصادية متابعة الطعن وبياناته ومستنداته المسجلة لدى محكمة النقض، بالإضافة إلى تلقي الإشعارات المرتبطة بمراحل سير الطعن حتى صدور الحكم النهائي. (المصدر: محكمة النقض المصرية – بيانات غير منشورة)

ب- منصة التصويت الرقمي بمحكمة النقض

يشهد العصر الحالي تطورًا متسارعًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما دفع المؤسسات القضائية إلى تبني أنظمة التصويت الإلكتروني لتعزيز الشفافية والكفاءة، يأتي تطبيق منصة التصويت الرقمي لمحكمة النقض المصرية كخطوة ريادية في مجال التحول الرقمي، تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وتعتمد هذه المنصة على أحدث التقنيات المؤمنة لضمان نزاهة العملية الانتخابية لاختيار قضاة المحكمة الأجلاء وسرية التصويت، وقد سبق تطبيق هذا النظام بنجاح في عدة جهات حكومية وهيئات قضائية، مما أكد فعاليته ومصداقيته، توفر المنصة مزايا عديدة تشمل السرعة والدقة والموثوقية، مع التغلب على التحديات التقنية المحتملة، يمثل هذا المشروع نقلة نوعية في عمليات الانتخابات القضائية، مع الحفاظ على الضوابط القانونية والأمنية اللازمة.

المرحلة الأولى: لمحة حول منصة التصويت الرقمي:

- التصويت الرقمي هو استخدام التكنولوجيا في الانتخابات السرية المباشرة عبر برامج إلكترونية وشاشات لمسية مؤمنة، حيث يقوم قضاة محكمة النقض بالتصويت إلكترونيًا الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى تطور الهيكل الإداري لمحكمة النقض لدعم التحول الرقمي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- يتميز النظام بسرعة التصويت وسهولة الاستخدام، وتخزين البيانات الرقمية المؤمنة، مع سرعة إعلان النتائج ومتابعة مؤشرات التصويت لحظيًّا والشبكة مؤمنة عبر اتصال سلكي مباشر بالخادم لضمان سرية وأمان العملية الانتخابية.
- تم الاستعانة بالمركز القومي للاستجابة لمراجعة الكود المصدري للنظام والكشف عن الثغرات، إضافة إلى تزويد الخادم بمنع انقطاع التيار الكهربائي وتقنية النسخ التلقائي للحفاظ على نسخة آمنة من بيانات التصويت بشكل لحظي.

المرحلة الثانية: تسجيل الدخول:

- لا يمكن تسجيل الدخول على المنصة عبر شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، كذلك لا يمكن تسجيل الدخول على المنصة من خلال أي جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول من داخل أو خارج دار القضاء العالي حيث يتم تسجيل الدخول من خلال الأجهزة المتصلة بالمنصة المؤمنة بمعرفة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفقًا لتوصيات المركز الوطني للاستعداد لمخاطر الشبكات والحاسبات.
- تم تشكيل المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات (EG-CERT) بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في أبريل ٢٠٠٩، ويتمثل الهدف الرئيسي للمركز في تعزيز أمن البنية التحتية القومية، من خلال اتخاذ إجراءات استباقية، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالحوادث الأمنية، وقد تم الاستعانة بالمركز لمراجعة الكود المصدري للنظام وبيان وجود أي ثغرات به من عدمه.

المرحلة الثالثة: مرحلة الفرز الرقمي وإعلان النتيجة:

- بعد انتهاء التصويت، يغلق النظام تلقائيًا إمكانية الإدلاء بالأصوات، ويصدر تقرير فرز مفصل يشمل أسماء المرشحين وعدد أصواتهم، مع إعلان ترتيب الناجحين الذين تجاوزت أصواتهم ٥٠٪.
- لضمان الخصوصية، يستخدم النظام تشفير البيانات عبر خوارزميات متقدمة، ولا يسمح بالتصويت أكثر من مرة باستخدام نفس الرقم القومي، حيث تظهر رسالة تحذيرية عند محاولة إعادة التصويت.
- **الضمانات التقنية والقانونية للتصويت الإلكتروني:** تُعد التحديات الأمنية من أبرز المخاطر التي تواجه نظم التصويت الإلكتروني، وتشمل حماية سلامة البيانات، مصادقة المشغّل، والتأمين الشبكي الكامل تم تصميم منصة التصويت بحيث تعمل داخل مقر دار القضاء العالي عبر شبكة سلكية مؤمنة ومباشرة تربط أجهزة الاقتراع بالخادم المركزي فقط، دون استخدام أي شبكات خارجية كما تولت وزارة الاتصالات توفير الدعم الفني لضمان بيئة تصويت محمية بالكامل من أي اختراق أو تدمير. (المصدر: محكمة النقض المصرية، ابحاث غير منشورة)

ج- تطوير عملية انتخاب السادة القضاة بمحكمة النقض باستخدام نظام إلكتروني مؤمّن لاختيار أعضاء الجمعية العامة (التصويت الإليكتروني)

تماشيًا مع قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة النقض رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة فنية لتنفيذ مشروع تطوير محكمة النقض تم وضع تصور كامل لتطوير عملية انتخاب السادة القضاة باستخدام نظام إلكتروني مؤمّن لاختيار أعضاء الجمعية العامة.

- التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية: هو استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ إجراءات الانتخاب العام، ويتضمن إدراج أسماء وبيانات من لهم الحق في التصويت، وفقًا للضوابط القانونية، ومن مزايا استخدامه: سرعة الإدلاء بالأصوات مع تسجيل البيانات بشكل رقمي مؤمّن بالإضافة إلى الحصول على نتائج لحظية ودقيقة وإعلان النتائج فور انتهاء عملية التصويت مع تجنب مشكلات بطاقات التصويت الورقية وكذلك تقليل الحاجة لعدد كبير من المشرفين بجانب ترشيد النفقات ومنع التكرار أو بطلان الأصوات.

- المتطلبات الفنية واللوجستية: يحتاج نظام التصويت الإلكتروني إلى قاعدة بيانات دقيقة مع كود خاص لكل قاضٍ، واختبار تجريبي للنظام، مع تجهيز موقع الجمعية بشاشات لمس ومقاعد مناسبة، وربط بشبكة داخلية مؤمنة لخادم عالي الكفاءة، مع توفير فيديو وكتيب إرشادي لتسهيل الاستخدام.

- استمرارية الحماية وضمان السلامة: يعتمد النظام على معايير أمنية دولية، ويعمل ضمن نظام مغلق غير متصل بالإنترنت مع خادم احتياطي وأجهزة حاسب بديلة لضمان استمرارية العملية، كما يتم تحديث بيانات القضاة بانتظام، مع محاكاة مسبقة وتيسير الوصول عبر روابط إلكترونية.

- ضمانات سلامة التصويت: تُعزز سلامة البيانات والمشغل باستخدام مصادقة وتشفير معتمدين دوليًا، مع نظام مغلق يحفظ سرية المعلومات، وتنفيذ التصويت في مقر دار القضاء العالي مع دراسة التحديات التقنية واللوجستية لضمان أمان العملية. (المصدر: وثيقة التصويت الرقمي للجمعية العامة لمحكمة النقض ٢٠٢٥)

د- تقييم التحول الرقمي في محكمة النقض:

(١) المرتكزات:

(أ) رقمنة شاملة من موارد بشرية ورواتب، مكتبة رقمية، مواقع داخلية/عامة، إدارة الطعون، أرشفة.
(ب) تكامل مع المحاكم الاقتصادية يسرّع تداول المستندات والقرارات.
(ج) مشروع ذكاء اصطناعي لتحليل الطعون وتنظيم السوابق يدعم جودة القرار القضائي.

(١) التحديات:

(أ) مخاطر أمن سيبراني وحوكمة بيانات عالية الحساسية تستلزم ضوابط صارمة.
(ب) احتمالات مقاومة التغيير واحتياج مستمر للتدريب الفني والدعم التشغيلي.

٣- التحول الرقمي فى النيابة العامة

أ- قامت النيابة العامة بدورها في التطوير والتحول الرقمي كما يلى:

(١) **إنشاء إدارة التحول الرقمي بمكتب النائب العام:** أصدر النائب العام القرار رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بإنشاء إدارة التحول الرقمي بمكتبه، برئاسة عضو نيابة بدرجة محامٍ عام على الأقل، وبدعم من أعضاء وموظفين متخصصين تختص الإدارة بوضع وتنفيذ سياسات التحول الرقمي لإنفاذ القانون، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم العدالة الناجزة ومكافحة الفساد، مع تحقيق التكامل الرقمي بين النيابة العامة والجهات المعنية داخليًا وخارجيًا، كما تتولى الإدارة تصميم وتطوير البرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية الخاصة بالنيابة، وضمان سرية وأمن البيانات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن السيبراني، إضافة إلى إعداد مقترحات تشريعية، وتبادل الخبرات مع الجهات الحكومية والدولية، بما يضمن تقديم خدمات ذكية وآمنة تتماشى مع خطة الدولة في التحول الرقمي. (المصدر: النيابة العامة، بيانات منشورة).

(٢) **تطوير البنية التحتية:** في إطار تفعيل سياسة التحول الرقمي تعاونت النيابة العامة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير بنيتها التحتية التقنية، بإنشاء مركز البيانات الرئيسة (Data center) بمركز معلومات النيابة العامة وتوفير نظم تأمينه وحمايته والتطبيقات اللازمة لتطوير منظومة العمل بالنيابة العامة، ومد النيابات المختلفة على مستوى الجمهورية بشبكة خطوط آمنة سلكية ولاسلكية للربط فيما بينها وبين بعضها داخليا وخارجيا في إطار التكامل بين النيابة العامة وقطاعات الدولة المختلفة، وتوفير مستلزمات تلك الشبكات وتحديد روابط الاتصال بمنظومات وتطبيقات النيابة العامة المختلفة، وكذا وفرت النيابة العامة مستلزمات التشغيل التقنية من أجهزة الحاسوب وملحقاتها، كما وضعت النيابة العامة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خطة لإنشاء غرفة بيانات رئيسة تتناسب مع حجم أعمال التطوير والمساحات التخزينية المستقبلية لتطبيقات وخدمات النيابة العامة الرقمية خلال عشر سنوات قادمة.

(٣) **إنشاء برنامج العدالة الجنائية:** أطلقت النيابة العامة تطبيق العدالة الجنائية لرقمنة دورة العمل المستندية القانونية والإجرائية، بهدف تسريع تداول القضايا والتظلمات، وتقليل تردد المواطنين على مقار النيابات، وضبط الرقابة على التصرفات المتخذة بما يضمن تطبيق القانون وتحقيق العدالة الناجزة ويتيح البرنامج تداول القضايا بين النيابات رقميًّا، مع متابعة النائب العام وقيادات النيابة لمعدلات الفصل، ويوفر منصة للبحث العام في القضايا على مستوى الجمهورية، وفحص قضايا الجنايات والتظلمات، والتحقيقات، والحيازات في النيابات المختلفة كما يفعّل دور إدارة التفتيش القضائي في مراجعة التصرفات، ويوفر منصة لمكتب حماية الطفل لمتابعة نيابات الطفل، إلى جانب منصة إلكترونية لتلقي العرائض الموحدة، يراجعها المكتب الفني أو يحيلها للنيابات المختصة، مع إرسال إشعارات إلكترونية للمواطنين لإعلامهم بالإجراءات المتخذة.

(٤) **التكامل مع جهات إنفاذ القانون:** منذ العام القضائي ٢٠١٩/٢٠٢٠، بدأت النيابة العامة تنفيذ التكامل الرقمي مع وزارة الداخلية عبر استقبال محاضر جمع الاستدلالات إلكترونيًّا من ٨١ قسم شرطة في محافظات المرحلة الأولى والثانية، بإجمالي أكثر من ٩٧٠ ألف محضر، إضافة إلى التكامل مع مصلحة الأحوال المدنية لتدقيق بيانات أطراف القضايا، واستمرار العمل على

الربط مع منظومة تنفيذ الأحكام الجنائية كما تكاملت النيابة مع وزارة العدل في إرسال القضايا إلى محاكم الجنح الجزئية واستقبال الأحكام والقرارات الصادرة عنها في ١٧٦ دائرة بمحافظات المشروع، بإجمالي يفوق ١١٢ ألف قضية، مع اتخاذ خطوات فنية للتكامل مع محاكم الجنح المستأنفة، ومصلحة الطب الشرعي لتبادل التقارير الفنية رقميًّا.

(٥)**الخدمات والتطبيقات:** أطلقت النيابة العامة عدة خدمات وتطبيقات رقمية لتيسير الإجراءات على المواطنين بعد التأكد من مطابقتها للقانون وسهولة استخدامها، مع إجراء تجارب تقنية ودعم فني مستمر من أبرز هذه الخدمات منظومة نيابات المرور الرقمية عبر الموقع الرسمي وبوابة مصر الرقمية وقد استفاد منها أكثر من ٣,٢ مليون مواطن، وعدد مستخدمي الخدمة عبر موقع النيابة تجاوز ١,٨ مليون كما تم التنسيق مع الإدارة العامة للمرور لتوفير إفادات المخالفات المرصودة بالرادار (٧٣١,٠٠٠) مخالفة ورقمنة نيابات شئون الأسرة بالتعاون مع وزارتي العدل والاتصالات، حيث تم توفير تطبيق ميكنة نيابات الأسرة بعدة محافظات لتقديم الخدمات مع توفير منافذ خاصة لذوي الاحتياجات كما تم إنشاء تطبيق لأرشفة وثائق الأحوال الشخصية منذ عام ١٨٥٠، بما يزيد على ٤٦ مليون وثيقة، لتسهيل استخراج الصور الرسمية من أي مكتب رقمي على مستوى الجمهورية.

(٦)**رقمنة التحقيقات الجنائية:** في إطار سعي النيابة العامة لتطوير العمل وتوفير الوقت والجهد، وتيسير اطلاع القضاة والمتقاضين على القضايا لتحقيق العدالة الناجزة، أولت النيابة عناية خاصة لتدوين التحقيقات الجنائية إلكترونيًا تم تدريب ١٤١١ موظفًا على مهارات الكتابة السريعة واستخدام برنامج MS WORD بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، على مدار ١٠ أسابيع (٣٠ ساعة تدريبية لكل موظف)، وشمل التدريب استخدام الحاسوب، حفظ واسترجاع الملفات، سرعة ودقة الكتابة، ومعالجة الأخطاء اللغوية الشائعة اجتاز ١١٧٨ منهم اختبارات محاكاة للتحقيقات وفق معايير التدريب كما تعاونت النيابة مع وزارة الاتصالات لتوزيع ١٠١٧ حاسوبًا و١٠٤٤ طابعة إلكترونية مجهزة فنيًّا على النيابات في مختلف المحافظات وفي ١٧ فبراير ٢٠٢١، أعلنت النيابة عن تدوين كافة تحقيقاتها إلكترونيًّا على مستوى الجمهورية، مع تفعيل منظومة التحقيق الإلكتروني المباشر عبر برنامج العدالة الجنائية، مع استمرار تدريب كتبة التحقيقات على الاستخدام المباشر للبرنامج.

(٧)**التحول الرقمي في ملف تنفيذ الأحكام الجنائية والمطالبات القضائية:** قبل تفعيل سياسة التحول الرقمي، أنشأت النيابة العامة تطبيق الحل العاجل لمنظومة فرض وإنفاذ القانون في جميع النيابات على مستوى الجمهورية، حيث يُدرج يوميًّا متوسط (٦٠,٠٠٠) حكم قضائي يشمل بيانات المتهمين، وصل عدد الأحكام المدرجة حتى الآن إلى أكثر من عشرين مليون حكم.

(٨)**حقيبة التحقيقات الإلكترونية:** وفي إطار تطوير آليات التحقيق الجنائي خارج مقار النيابة أمر السيد المستشار النائب العام بتصميم حقيبة إلكترونية محمولة تحوي وسائل التقنية اللازمة لإجراء التحقيقات حال الانتقال خارج مقار النيابة من حاسوب محمول ضد الصدمات، طابعة كاميرا، ماسح ضوئي، قارئ بصمة إلكتروني، على أن تجهز بتطبيق للتحقيق الإلكتروني عبر برنامج العدالة الجنائية.

(٩)**الدور المستحدث لإدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي:** أنشأتها النيابة العامة بهدف تعزيز سير العدالة ومواجهة الشائعات والأخبار المغلوطة الذي يستهدف القضاء المصري ومؤسساته، وحماية ثقة المواطنين في النظام القضائي، وتأكيد استقلالية النيابة العامة، وتبديد الشائعات، ووقف استغلال قضايا الرأي العام لتشويه صورتها. (المصدر: العرض التقديمي الذي عرض خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء لمكتب النائب العام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢١)

(١٠) **التكامل بين النيابة العامة والشهر العقاري:** في إطار سعي الجهات القضائية لتفعيل سياسة التحول الرقمي وتعزيز التكامل التقني بين مؤسسات الدولة، حققت النيابة العامة تكاملًا رقميًّا مع قطاع الشهر العقاري والتوثيق بوزارة العدل عبر الربط التقني مع جميع مكاتبه على مستوى الجمهورية وقد عقدت النيابة جلسات فنية مشتركة لتحديد خصائص هذا التكامل وفوائده ويتيح هذا التكامل التحقق الإلكتروني من صحة التوكيلات المقدمة للنيابة في القضايا المختلفة، عبر الاطلاع على بياناتها المسجلة في برنامج العدالة الجنائية، مما يغني عن الاستعلام الورقي من مكاتب التوثيق ومن مزايا التكامل سرعة البت في طلبات وقف تنفيذ العقوبات في القضايا التي يسمح فيها القانون بالصلح عبر توكيلات خاصة، وإعادة إجراءات النظر في الأحكام الغيابية، وتسهيل تسليم المضبوطات غير المحالة للمصادرة، إضافة إلى تيسير الاطلاع على القضايا والمستندات والبت في طلبات سماع الشهود وإرفاق المستندات كما يعزز التكامل مكافحة الفساد والكشف عن التوكيلات المزورة، ويسمح بالاستعلام العاجل عن التوكيلات الملغاة أو السارية، ويسهم في إسقاط المخالفات المرورية عن مالكي المركبات الذين نقلوا ملكيتها، مع إلزامهم بسداد المخالفات، بالإضافة إلى إخطار مكاتب الشهر العقاري فورًا بالقرارات القضائية المتعلقة بمنع التصرف في أموال وعقارات المتهمين لحمايتها. (النيابة العامة، أبحاث منشورة)

(١١) **افتتاح مباني إدارات الأرشيف الإلكتروني والمضبوطات المتحفظ عليها ونظم المعلومات والتحول الرقمي في النيابة العامة:** تُعد خطوة إنشاء الأرشيف الإلكتروني في النيابة العامة خطوة مهمة على طريق التحول الرقمي الذي تنشده الدولة، والتي سيليها خطوات وثابة لتجاوز التحديات وتعظيم الاستفادة من البنية الرقمية الحديثة ويأتي ذلك في إطار اهتمام الدولة بتطوير منظومة العمل القضائي لدعم إقامة العدل وحفظ الحقوق وحماية السلم المجتمعي، مدعومًا بتوجيهات القيادة السياسية وانتهت أعمال الأرشفة في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣ بإجمالي ٣٢٨,٠٠٠ صندوق يحوي أكثر من ٣٢ مليون قضية و٦٦٠ مليون ورقة ويحتوي الأرشيف على قاعدة بيانات متكاملة تسهل تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين.

(١٢) **إدارة المضبوطات المتحفظ عليها:** تم إنشاء إدارة المضبوطات المتحفظ عليها بالتعاون بين النيابة العامة ووزارة العدل وهيئة الرقابة الإدارية، وبشراكة مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة، لتكون مخزنًا مركزيًّا على مستوى الجمهورية لإدارة المضبوطات والأشياء الثمينة إلكترونيا وتهدف الإدارة إلى إحكام السيطرة على المضبوطات وتوحيد آليات التصرف فيها وتنفيذ الأحكام القضائية، وضمان حمايتها من السرقة أو العبث وتتضمن مزايا الإدارة الحفاظ على قيمة المضبوطات وحماية حقوق أصحابها، وتوحيد إجراءات حفظها والتصرف بها، بالإضافة إلى مكافحة الفساد وضمان الشفافية عبر توحيد الجهات المختصة بفحصها وإعداد التقارير الفنية كما تتبع الإدارة سياسة الحوكمة المالية والشمول المالي من خلال إنشاء حساب موحد لإيداع المبالغ النقدية المضبوطة، ومراقبة إجراءات إعدام المضبوطات، مع الالتزام بالمعايير البيئية في حفظها أو إتلافها. (المصدر: النيابة العامة المصرية: بيانات منشورة)

(١٣) **إنشاء مركز بيانات جديد للنيابة العامة:** في سبتمبر ٢٠٢١، أصدر النائب العام قرارًا بإنشاء إدارة نظم المعلومات والتحول الرقمي ضمن إدارة النيابات، مع تحديد اختصاصاتها، بهدف تنفيذ سياسات استراتيجية التحول الرقمي للنيابة العامة وتحقيق أهدافها، من أبرز مهام الإدارة إنشاء مركز بيانات جديد وآمن لاستيعاب النمو السريع في استخدام المنظومات الرقمية التي انتشرت على مستوى الجمهورية، وضمان استقرارها واستدامة تقديم الخدمات الرقمية للأعضاء والموظفين ولجمهور المواطنين ويحتوي المركز على خوادم متطورة تدعم تشغيل المنظومات الرقمية للنيابة لمدة أربع سنوات مقبلة، إلى جانب أجهزة شبكات مؤمنة، أنظمة تأمين المعلومات، قواعد بيانات واتصالات، وأنظمة استشعار وإطفاء حريق لا تؤثر على جودة البيانات كما يضم نظام مراقبة بالكاميرات، وتقنيات دخول بختمات رقمية، وغرفة تحكم مركزية لمراقبة الأداء ويشكل المركز مستودع بيانات متطور (Data warehouse) متخصصًا في الإحصاء وتحليل المعلومات من جميع تطبيقات النيابة الرقمية، مما يدعم اتخاذ القرار داخل النيابة وخارجها عبر شاشة Dashboard تعرض مؤشرات وبيانات متنوعة هذه البيانات تمكن الجهات المعنية من دراسة أسباب وأنواع الجرائم الأكثر شيوعًا على مستوى الجمهورية، مما يسهم في وضع خطط فعالة للتصدي لها ومنع وقوعها. (المصدر: النيابة العامة المصرية: بيانات منشورة)

ب- تقييم التحول الرقمي في النيابة العامة

(١) **المرتكزات:**

(أ) إنشاء إدارة للتحول الرقمي ومركز بيانات حديث ومستودع معلومات يدعم القرار.
(ب)برنامج العدالة الجنائية لرقمنة دورة العمل وتكامل واسع مع الداخلية والعدل والأحوال المدنية.
(ج)خدمات رقمية جماهيرية (مرور/أسرة/عرائض) بأرقام استخدام كبيرة، وأرشفة تاريخية ضخمة.
(د) حقيبة تحقيق إلكترونية وتمكين التحقيق عن بُعد، وإدارة مركزية للمضبوطات تُحسن الحوكمة والشفافية.

(٢) **التحديات:**

(أ) حاجة مستمرة إلى تعزيز الأمن السيبراني وإدارة الهويات والصلاحيات على نطاق وطني.
(ب)تحديات تغيير الثقافة المؤسسية وتوحيد الممارسات عبر جميع النيابات.
(ج)العمل علي التخطيط المالي لتدبير النفقات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بتطوير البنية التحتية وخصوصًا البُنى التكنولوجية والتحول الرقمى.

المطلب الثانى

التحول الرقمي فى مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية

١- التحول الرقمي في مجلس الدولة

أ- التحول الرقمي في مجلس الدولة: من الرؤية إلى التطبيق المؤسسي

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يعد التحول الرقمي خيارًا مؤقتًا أو عنوانًا عصريًا، بل أصبح مسارًا استراتيجيًا متكامل الأركان، انتهجه مجلس الدولة عبر سلسلة من المشروعات النوعية الطموحة التي استهدفت رقمنة الملفات، وتطوير البنية التكنولوجية، وتحديث النظم القضائية، وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز مكانة مجلس الدولة كمؤسسة قضائية رقمية قادرة على مواكبة تحديات الحاضر واستشراف المستقبل، دون أن يُفرّط في أصالته المؤسسية أو يتنازل عن هويته المتجذرة.

وفي إطار هذا التوجه، صدر في يوليو ٢٠٢٤ القرار رقم (٥٠٨) لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء لجنة التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، لتضطلع بمهمة تفعيل وتطوير منظومة التحول الرقمي بمجلس الدولة.

وقد كانت أولى ثمار اللجنة إصدار البطاقات الذكية المؤمّنة لأعضاء المجلس، في خطوة تمثل انطلاقة حقيقية نحو الحوكمة الرقمية وتيسير الإجراءات المؤسسية.

ب- محطات وتوقيتات رئيسية في مسار التحول الرقمي داخل مجلس الدولة:

(١) **مايو ٢٠٢٤**: تم إعلان إطلاق عمل منظومة التحول الرقمي بمحاكم القضاء الإداري والإدارية العليا وهيئة المفوضين بمجلس الدولة.

(٢) **أغسطس ٢٠٢٤**: انعقاد اجتماع مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لوضع آليات تفعيل بروتوكول التعاون في مجال التحول الرقمي، والاستفادة من القدرات الأكاديمية والتقنية المتاحة.

(٣) **١٣ أغسطس ٢٠٢٤**: توقيع بروتوكول تعاون مع مجمع الوثائق المؤمنة والذكية، لتوفير الورق المؤمّن لمحررات المجلس، وإصدار البطاقات الذكية المؤمّنة للقضاة والموظفين، بما يعزز حماية البيانات وتأمين الهوية المؤسسية.

(٤) **سبتمبر ٢٠٢٤**: إطلاق أول خدمة رقمية تمكّن القضاة من إبداء رغباتهم بشأن الحركة القضائية إلكترونيًّا، في خطوة تجسّد مبادئ العدالة الذكية، وتخفف الأعباء، وتعزز الشفافية.

(٥) ٢٧ **أكتوبر ٢٠٢٤**: توقيع عقد تاريخي مع سلاح الإشارة بالقوات المسلحة لاستضافة بيانات المجلس على «السحابة القضائية»، ليصبح أول جهة قضائية مصرية تدخل هذا المجال الوطني السيادي، بما يوفر بنية تحتية مؤمنة لتفعيل التطبيقات القضائية المتقدمة.

(٦) **فبراير ٢٠٢٥**: الانتهاء من تطوير التطبيقات الإلكترونية لمحاكم مجلس الدولة، تمهيدًا لتفعيلها ضمن منظومة التقاضي الرقمي الشامل.

(٧) **١١ فبراير ٢٠٢٥:** تدشين الموقع الإلكتروني الجديد لمجلس الدولة، ليكون بوابة رقمية متكاملة للخدمات والأخبار، ويحتوي على «مكتبة العدالة الرقمية».

(٨) **١٢ فبراير ٢٠٢٥:** معاينة الخوادم الذكية التي ستستضيف بيانات المجلس في مركز البيانات الحكومي بسلاح الإشارة، وتوفير بيئة تقنية قابلة للتوسع وتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي.

(٩) **نهاية فبراير ٢٠٢٥:** تنظيم زيارة علمية إلى دبي وأبو ظبي للاطلاع على أفضل الممارسات في الأرشفة الرقمية، تمهيدًا لتطبيقها بما يتناسب مع طبيعة المجلس وخصوصياته.

(١٠) **مارس ٢٠٢٥:** تزويد إدارات المجلس ببريد إلكتروني مؤسسي رسمي، وجارٍ استكمال تعميمه على أعضاء الهيئة القضائية بما يضمن أمان المعلومات وجودة التواصل.

(١١) **أبريل ٢٠٢٥:** زيارة متابعة للأكاديمية العربية لوضع خطوات تنفيذية جديدة للمشروعات الرقمية، في تأكيد لاستدامة النهج المؤسسي الرصين.

(١٢) **تدشين النظام الإلكتروني لطلبات التعيين:** وهو نظام ذكي يُفعّل كافة مراحل التقديم بدءًا من إدخال البيانات وتحميل المستندات، مرورًا بتحديد مواعيد المقابلات، وانتهاءً باستكمال الإجراءات، إلى ما قبل صدور القرار الجمهوري بالتعيين، وقد رُوعي في تصميم المنصة أعلى معايير الدقة والشفافية وسهولة الاستخدام، بما يعزز من الثقة في المنظومة، ويكرّس لمبدأ تكافؤ الفرص، ويستجيب لتطلعات الأجيال الجديدة ، إن هذا المشروع لم يكن مجرد إجراء إداري، بل هو تعبير عن تحول نوعي في فلسفة إدارة التعيينات، يستند إلى الكفاءة، ويحتكم إلى معايير علمية دقيقة، ويؤسس لمسار عادل وشفاف، يعكس الجدارة ونقاء السيرة.

وهكذا لم تكن إنجازات مجلس الدولة في ملف التحول الرقمي مجرد خطوات منفصلة أو مبادرات متفرقة، بل مثّلت منظومة مترابطة تعكس وعيًا مؤسسيًّا عميقًا، ورؤية استراتيجية شاملة تعي أن العدالة الحديثة لا تكتمل إلا بالتكنولوجيا، لقد تحولت التقنية من فكرة إلى واقع، ومن أداة إلى ركيزة، ومن مشروع إلى مسار دائم، وأصبح التحول الرقمي في مجلس الدولة ليس فقط عنوانًا للحداثة، بل تجسيدًا حقيقيًّا لعدالة تواكب زمنها، وتنهض بمسئوليتها، وتحاكي تطلعات وطنها وبهذه الإرادة، وبتلك الرؤية، يواصل مجلس الدولة مسيرته بثبات نحو المستقبل، بقيادة تدرك جيدًا أن من لا يملك أدوات العصر، لا يستطيع أن يصوغ أحكامه. (مجلس الدولة: بيانات منشورة)

إن العدالة الناجزة لم تعد ممكنة بالطرق التقليدية بسبب تراكم القضايا وبطء الإجراءات، مما يجعل التحول الرقمي في القضاء **ضرورة حتمية وليس مجرد خيار**. فإدخال منظومة التقاضي الإلكتروني يضمن تعزيز مبادئ الحوكمة ويؤدي إلى خفض معدلات الفساد والجريمة، ويُعد شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن رقمنة مجلس الدولة المصري ستنعكس ليس فقط على تحسين القضاء، بل على **الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل.**(Aboelazm,2022).

ج- تقييم مشروع التحول الرقمي في مجلس الدولة

(١) المرتكزات:

(أ) رؤية استراتيجية واضحة بوجود لجنة للتحول الرقمي تعمل ضمن إطار مؤسسي منظم.
(ب) تنوع المشروعات الرقمية من إصدار بطاقات مؤمنة وخدمات إلكترونية إلى الحوسبة السحابية والتقاضي الرقمي.
(ج) إقامة شراكات استراتيجية بروتوكولات تعاون مع جهات وطنية (مجمع الوثائق المؤمنة – إدارة الإشارة بالـ "ق.م") تعزز الثقة والسيادة الرقمية.
(د) تعزيز الحوكمة والشفافية بإطلاق أنظمة إلكترونية لتلقي رغبات القضاة والحركات القضائية والتعيينات يرسخ مبادئ العدالة الذكية وتكافؤ الفرص.
(هـ) أمن البيانات والسيادة الرقمية باستضافة البيانات على السحابة القضائية الوطنية ومراكز بيانات حكومية مؤمنة.
(و) مواكبة أفضل الممارسات العالمية بزيارات ميدانية لدول متقدمة مثل الإمارات لنقل الخبرات وتكييفها مع بيئة المجلس.
(ز) إطار مؤسسي مستدام بالانتقال من مبادرات متفرقة إلى منظومة رقمية مترابطة تضمن الاستمرارية.

(٢) التحديات:

(أ) تحديات التنفيذ والتفعيل حيث أن بعض التطبيقات والبنية التحتية أُطلقت لكن لم تُفعّل بشكل كامل بعد (قلة عدد المستخدمين / ضعف الاعتياد).
(ب) مقاومة التغيير و احتمالية وجود تحفظات من بعض العاملين أو المستخدمين على التحول من الإجراءات التقليدية إلى الرقمية.
(ج) فجوة الكفاءات التقنيةوتتجسد في الحاجة المستمرة إلى تدريب وتأهيل القضاة والموظفين على استخدام الأنظمة الذكية.
(د) الاعتماد على أطراف خارجية حيث أن كثرة بروتوكولات التعاون مع جهات أخرى قد يخلق تبعية جزئية في بعض مراحل التنفيذ.
(هـ) بطء في التشريعات الداعمة وذلك بعدم مواكبة بعض القوانين القائمة لتطورات التقاضي الرقمي قد يعيق سرعة التطبيق.
(و) مخاطر أمن سيبراني محتملة رغم الاعتماد على أنظمة مؤمنة، إلا أن التوسع في الأرشفة الرقمية والبيانات القضائية يرفع من مستوى المخاطر.
(ز) فجوة العدالة الرقمية بتفاوت القدرة بين المواطنين على الاستفادة من الخدمات الرقمية (ضعف الثقافة الرقمية / ضعف البنية التحتية في بعض المناطق)

٢- التحول الرقمي في هيئة قضايا الدولة

أ- في إطار تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو تطبيق التحول الرقمي في مؤسسات الدولة، وفي ضوء تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي بالهيئة، وتيسيرًا على مستشاري الهيئة بتقليص الحضور إلى مقرات المحاكم، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد، والحد من التداول الورقي، وتكريسًا للتوجه الاستراتيجي للدولة لِلَّحَاقِ بِرَكْبِ التطور من خلال تبنّي التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات للتيسير على المتقاضين، قامت الإدارة العامة لشئون التحول الرقمي بالأمانة العامة بهيئة قضايا الدولة، بالتعاون مع كُلٍّ من رئاسة قطاع شمال القاهرة وقسم المحاكم الاقتصادية بتفعيل منظومة التقاضى الإلكتروني وحضور الجلسات عن بعد أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة.

ب- مركز التدريب الرقمي والتطوير التقني بهيئة قضايا الدولة

افتتحت هيئة قضايا الدولة في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، أول مركز للتدريب الرقمي والتطوير التقني، بمبنى الهيئة حيث يعد المركز من أوائل المراكز المتخصصة في التدريب الرقمي على مستوى جميع الجهات والهيئات القضائية، أما تأسيس المركز فيعود إلى صدور قرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤، بإنشاء مركز التدريب الرقمي والتطوير التقني بالهيئة، ليكون أول مركز تقني متخصص في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا على مستوى جميع الجهات والهيئات القضائية، كما أنه تم اعتماد المركز لدى المجلس الأعلى للجامعات، كمركز تدريب واختبار معتمد، له الحق في منح الشهادات المعتمدة في أساسيات التحول الرقمي، لمنتسبي هيئة قضايا الدولة والجهات والهيئات القضائية والمجتمع المدني.

يهدف مركز التدريب الرقمي والتطوير التقني إلى إعداد وتأهيل أعضاء هيئة قضايا الدولة وموظفيها للتكامل مع منظومة التحول الرقمي من خلال برامج تدريبية متخصصة وورش عمل ومؤتمرات، يمتد نشاطه ليشمل جهات قضائية ومعاونة وقطاعات حكومية ومجتمعية، ويعقد شراكات محلية ودولية لتبادل الخبرات، ويضم المركز ٣٦ جهاز حاسب آلي ويصدر مجلة إلكترونية دورية لنشر الوعي بالتكنولوجيا والتشريعات والأبحاث المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. (المصدر: هيئة قضايا الدولة: بيانات منشورة)

ج- تقييم مشروع التحول الرقمى في هيئة قضايا الدولة

(١) المرتكزات:

(أ) يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الدولة للتحول الرقمي.
(ب)يقلل من الحضور الفعلي للمستشارين إلى المحاكم، مما يوفر الوقت والجهد.
(ج)يساهم في تقليص التداول الورقي ودعم مفهوم الحكومة الخضراء.
(د) يرفع من كفاءة العمل القضائي عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة.
(هـ)يسهّل على المتقاضين ويعزز الشفافية وسرعة الإجراءات.

(٢) التحديات:

(أ) محدودية البنية التحتية التقنية في بعض المحاكم خارج القاهرة.
(ب) الحاجة إلى تدريب مكثف للقضاة والموظفين على الأنظمة الجديدة.
(ج) احتمالية حدوث مشكلات تقنية أو أعطال أثناء الجلسات الإلكترونية.
(د) تفاوت القدرات الرقمية بين المستخدمين (قضاة، موظفين، متقاضين).
(هـ) مقاومة بعض الأطراف للتغيير بسبب الاعتياد على الأساليب التقليدية.

٣- التحول الرقمي فى هيئة النيابة الإدارية

أ- لقد كان لـهيئة النيابة الإدارية نصيب في هذا التطور التكنولوجي والتحول الرقمي، وذلك من خلال:

(١) إطلاق مرحلة التحول الرقمي خلال افتتاح مجمع النيابات الإدارية بمدينة بنها، والتي تم تعميم النظام التكنولوجي بها بداية من تقديم البلاغات الخاصة بالفساد المالي والإداري، وحتى صدور القرارات التنفيذية الخاصة بالتحقيقات، ويمكن هذا النظام مدير النيابة من المتابعة المستمرة لمجريات التحقيقات الخاصة بجميع القضايا بطريقة «أون لاين»، في أي وقت.

(٢) تم تطبيق التحول الرقمي في فروع النيابة الإدارية بـ ١٢ محافظة.

(٣) إطلاق «التحقيق بتقنية الإملاء الصوتي»: لتفعيل منظومة التحول الرقمي ضمن استراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

(٤) تحقيق الميكنة الشاملة بمجمع النيابات الإدارية بالقاهرة والذي بمقتضاه تم الانتهاء من ميكنة (١٩) نيابة و(٣) مكاتب فنية بالمجمع، ضمن خطة الميكنة الشاملة للنيابة الإدارية على مستوى الجمهورية.

(٥) برنامج إدارة القضايا الإلكتروني واستحداث برنامج التصويت الإلكتروني والربط مع منظومة المتغيرات المكانية.

(٦) إنشاء واستحداث منظومة مترابطة للشكاوى وقياس الأداء الحكومي، لتحقيق التكامل مع كافة منصات الشكاوى الأخرى بالدولة، لسرعة وفاعلية التعامل مع شكاوى المواطنين، ورصد وتقييم الأداء الحكومي، بما يساهم بشكل جذري في مكافحة الفساد.

(٧) آليات للإبلاغ عن الفساد: قامت هيئة النيابة الإدارية، بتحديث إجراءات التقاضي، والإبلاغ عن الفساد المالي، والإداري، حيث تم اعتماد عددًا من آليات الإبلاغ عن وقائع الفساد.

(٨) أُنشئت إدارة للتحول الرقمي بهيئة النيابة الإدارية بقرار من وزير العدل، بهدف تنفيذ منظومة متكاملة للتحول الرقمي تواكب خطة الدولة في هذا المجال وتهدف الإدارة إلى ميكنة العمل، وتحقيق الربط التقني مع مؤسسات الدولة والجهات القضائية، والاستغناء عن الدورة الورقية، مما يسهم في تيسير الإجراءات وتوفير الوقت والجهد للمواطنين والعاملين، كما تضطلع الإدارة بوضع الخطط التدريبية، وتوفير البنية التحتية المعلوماتية، ومراجعة البروتوكولات مع الجهات ذات الصلة، لضمان فاعلية واستدامة التحول الرقمي داخل النيابة الإدارية. (المصدر: هيئة النيابة الإدارية: بيانات منشورة)

ب- تقييم مشروع التحول الرقمى فى هيئة النيابة الإدارية

(١) المرتكزات:

(أ) ينسجم المشروع مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.

(ب) إطلاق مجمع النيابات الإدارية ببنها كنموذج تطبيقي شامل للتحول الرقمي.

(ج) تطبيق المنظومة في ١٢ محافظة، ما يعزز التوسع الجغرافي.

(د) إنجاز ميكنة ١٩ نيابة و٣ مكاتب فنية في القاهرة، بما يساهم في تقليل الإجراءات الورقية.

(هـ) إدخال تقنية الإملاء الصوتي في التحقيقات، وبرامج إدارة القضايا والتصويت الإلكتروني.

(و) ربط المنظومة مع المتغيرات المكانية ومنصات الشكاوى الحكومية.

(ز) تفعيل عدة آليات للإبلاغ عن الفساد المالي والإداري.

(ح) إنشاء إدارة للتحول الرقمي داخل الهيئة بقرار وزاري، مع صلاحيات للتخطيط والتدريب والبنية التحتية.

(ط) تسهيل الإجراءات، تسريع الفصل في القضايا، وتخفيف العبء على المواطنين والموظفين.

(٢) التحديات:

(أ) لم يتم بعد تعميم التحول الرقمي على جميع المحافظات والنيابات.
(ب) الحاجة المستمرة لشبكات قوية وأجهزة حديثة؛ ضعف البنية في بعض الفروع قد يعرقل التطبيق.
(ج) احتمال وجود مقاومة من بعض الموظفين أو بطء في التأقلم مع الأنظمة الرقمية الجديدة.
(د) تفاوت مستويات الكفاءة الرقمية للعاملين، ما يتطلب خطط تدريب مكثفة.
(هـ) احتياجات دائمة للصيانة، التحديثات التقنية، وتأمين قواعد البيانات.
(و) زيادة احتمالية التعرض للهجمات الإلكترونية أو تسريب بيانات حساسة.
(ز) بعض القوانين والإجراءات التقليدية قد لا تكون متوافقة بشكل كامل مع التحول الرقمي الجديد.
(ح) اعتماد القرارات الكبرى على الإدارة المركزية قد يقلل من سرعة التوسع المحلي.

خاتمة البحث

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لأثر التحول الرقمي في دعم العدالة الناجزة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر، يمكن القول إن الرقمنة لم تعد خيارًا، بل أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق قضاء عصري وفعال، لقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ومباشرة بين التحول الرقمي وفاعلية المنظومة القضائية، إذ ساهمت التطبيقات الرقمية في تسريع إجراءات التقاضي دون الإخلال بالضوابط المقررة في هذا الشأن، وتقليل معدلات الفساد الإداري، من خلال تقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.

كما برز الدور الريادي الذي تلعبه وزارة العدل والهيئات القضائية، وعلى رأسها محكمة النقض والنيابة العامة، في تنفيذ خطط التحول الرقمي وفق رؤية استراتيجية متكاملة تتماشى مع مراحل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهناك عدة إجراءات لضمان استدامة هذا التحول، من بينها تطوير منظومة التدريب القضائي، وتكامل قواعد البيانات، وتحديث التشريعات بما يواكب التطور التقني.

وبذلك، فإن التحول الرقمي يمثل حجر الزاوية في بناء نظام قضائي حديث يحقق العدالة في صورتها المتقدمة، ويعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ويُعد آلية فعالة لضمان سيادة القانون ومكافحة الفساد.

١ – أهم نتائج البحث

أ– **تحسن ملموس في كفاءة الإجراءات القضائية** وتسريع التعامل مع الطعون وتقليل فترات آماد الانتظار، من خلال التشغيل التلقائي للطعون والمسح الضوئي منذ عام ٢٠٠٥.

ب– **تعزيز الشفافية وسهولة التتبع القضائي** مع إمكانية تتبع الإجراءات القضائية بكل مراحلها، من خلال منصات إلكترونية تتيح مراجعة البيانات والقرارات من خلال نشر المبادئ القانونية والأحكام إلكترونيًا، وتوفير قاعدة بيانات قانونية محدثة.

ج- **تقليص الفساد الإداري وتقنين التفاعل البشري** فقد ساهمت الأدوات الرقمية في تقليص مساحات التدخل البشري غير المبرر في عملية صنع القرار القضائي.

د- **تحسين جودة مخرجات العدالة ودقتها** مع إتاحة المراجع والمبادئ القانونية إلكترونيًا مما انعكس إيجابًا على جودة صياغة الأحكام وتوحيد التوجهات القانونية.

هـ-**تعزيز كفاءة الرقابة الذاتية والرقمية** من خلال أدوات تحليل إحصائي فورية وتوفير تقارير أداء لحظية، أمكن للمسئولين القضائيين تتبع مؤشرات الأداء والتعرف على مكامن القصور.

و- **تحقيق مستويات أعلى من الشفافية التشريعية والقانونية** حيث تم ربط قاعدة بيانات محكمة النقض بالمركز الإعلامي لمجلس الوزراء والجريدة الرسمية والمحكمة الدستورية، ما عزز من تداول التشريعات والأحكام وتحديثها بشكل لحظي.

٢- أهم التوصيات

أ- توصيات قصيرة الأجل

(١)**التوسع في إتاحة الأحكام القضائية والمبادئ القانونية للجمهور** عبر بوابة موحدة تشمل جميع الهيئات القضائية.
(٢)**تحسين واجهات المستخدم في التطبيقات القضائية** لتيسير استخدامها من غير المتخصصين.
(٣)**تفعيل نظام إشعارات إلكترونية للمتقاضين والمحامين** لمتابعة مستجدات القضايا والطعون.
(٤)**ضمان صحة الوثائق وسلامتها القانونية** عن طريق الإلزام بأن تكون جميع الوثائق صحيحة قانونيًا وموقعة إلكترونيًا ومعتمدة ومنع استخدام البريد الإلكتروني العادي لتبادل المستندات القضائية.
(٥)**التثقيف والتوعية** عن طريق تنظيم حملات توعوية للمتقاضين والمحامين حول أهمية التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة وتدريب الموظفين القضائيين على استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.

ب- توصيات متوسطة الأجل

(١)**تعميم نظام الأرشيف الإلكتروني** ليشمل كافة المحاكم على مستوى الجمهورية، بما فيها محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية.
(٢)**إطلاق منصة إلكترونية موحدة** للعدالة تدمج كل الجهات القضائية (النقض – النيابة العامة – مجلس الدولة – هيئة قضايا الدولية – النيابة الإدارية).
(٣)**تطوير خوارزميات تحليل قضائي (Legal Analytics)** لتقديم مؤشرات ذكية بشأن اتجاهات التقاضي والأداء القضائي.
(٤)**تعزيز البنية التحتية للشبكات القضائية** عن طريق إنشاء شبكة قضائية مؤمنة ومغلقة لتداول البيانات والوثائق وتفعيل التشفير المتكامل للوثائق والبيانات المتبادلة داخل النظام.

ج- توصيات طويلة الأجل

(١)إنشاء مرصد وطني للعدالة الناجزة والرقمية يتولى المتابعة المستمرة وتقييم الأداء الرقمي القضائي ووضع معايير الجودة.

(٢)إصدار تشريع موحد للتقاضي الإلكتروني والعدالة الرقمية يُحدد الضمانات والمسئوليات وآليات التنفيذ الرقمية.

(٣)إعادة هندسة إجراءات التقاضي لتتلاءم كليًّا مع البيئة الرقمية وليس فقط رقمنة النماذج والإجراءات الورقية.

(٤)تطوير بنية مستدامة لحفظ الوثائق عن طريق إنشاء سحابة قضائية وطنية لتخزين الوثائق الرقمية الخاصة بعمليات التقاضي بشكل مركزي وآمن وتصميم أنظمة قادرة على الصمود أمام الطعون أو محاولات الاختراق والتلاعب.

(٥)تعزيز الجانب البحثي والمعرفي عن طريق تشجيع الاستفادة من الدراسات السابقة والتجارب الدولية في مجال التحول الرقمي القضائي مع تطوير سياسات تشريعية وتنظيمية داعمة لاستدامة النظام الإلكتروني القضائي.

(٦)إدماج آليات الحماية التقنية عن طريق اعتماد التوقيع الإلكتروني كشرط إلزامي لجميع المعاملات وإنشاء سجل تدقيق (Audit Log) شامل يسجل جميع العمليات بتفاصيلها، وتكون العناصر الأساسية لسجل التدقيق (Audit Log)هي:

- **هوية المنفّذ:** تحديد اسم المستخدم أو الجهة التي قامت بالعملية.
- **طبيعة العملية:** توضيح نوع الإجراء (إضافة، تعديل، تحميل، حذف، إرسال).
- **التوقيت الزمني:** تسجيل التاريخ والوقت بدقة عالية وصولًا إلى الثواني.
- **بيانات الموقع:** بيان الجهاز المستخدم أو عنوان الـ IP الخاص بعملية الدخول.
- **نتيجة العملية:** توصيف أثر الإجراء (نجاح – فشل – رفض).

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

- إسماعيل عطية، شبل (٢٠٠٣) العدالة الناجزة في الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامي والقانون، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٧، الجزء الأول.
- الصياد، وإسلام عبد المنعم (٢٠٢٣) إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية، المجلة القانونية، ١٧ (٣)، ص ٤٩٣-٥٤٠
- الحصاوي، مروى السيد السيد.(٢٠٢٤) المرافعة الرقمية في عصر التقاضي الإلكتروني: دراسة مقارنة، مجلة جيل الدراسات المقارنة، ع ٢٠، ٣١-٦٩، مسترجع من
- http://search.mandumah.com/Record/1528429
- براك، أحمد محمد (٢٠٢٤) التقاضي الجنائي الإلكتروني بين اعتبارات العدالة الناجزة ومقتضيات المحاكمة العادلة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ١٤، ص ١٢٦١-١٣١٨.
- جعفر، حاتم (٢٠٢٤) التقاضي الإلكتروني والأمن السيبراني «تحديات وآفاق» دراسة حالة للمحاكم المصرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ١٤(٥)، ص ١٣٧٣-١٤٢٢.
- حسن، هايدي عيسى حسن علي (٢٠٢٥)، التحول الرقمي في المنظومة القضائية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الأمن والقانون، مج ٣٣، ع ٢، ١-٣٦ ، مسترجع من
- http://search.mandumah.com/Record/1544264
- عصام، أحمد محمد (٢٠٢٢) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لآخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، المجلة القانونية، ١٢ (١)، ص. ١٨٥-٢٢٠.
- عكوش، حنان (٢٠٢٢) التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ١٥ (١)، ص ٥٤٣-٥٥٦.
- فتحي سرور، أحمد (٢٠٢٠)، مؤتمر العدالة الناجزة والإصلاح التشريعي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- مصطفى، قيصر، محاسن، ابتسام، وزيغم (٢٠٢١) حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرنة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ١ (٣)، ص ٢٥٠-٢٦٢.
- العرض التقديمي خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء للمكتب الفني للنائب العام بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢١

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- ABOELAZM, K. S. M. S. (2022). THE ROLE OF DIGITAL TRANSFORMATION IN IMPROVING THE JUDICIAL SYSTEM IN EGYPTIAN COUNCIL OF STATE: AN APPLIED STUDY FROM A COMPARATIVE PERSPECTIVE. JOURNAL OF LAW AND EMERGING TECHNOLOGIES, 2(1), 11–50. HTTPS://DOI.ORG/10.54873/JOLETS.V2I1.41
- ABDULQADER, R. A., & NAAMA, A. H. (2024). THE EXTENT TO WHICH DIGITAL LITIGATION ACHIEVES LEGAL PROTECTION FOR THE RIGHTS OF LITIGANTS. JOURNAL PORT SCIENCE RESEARCH, 7(ISSUE), 505–522.

ثالثا: المواقع الإليكترونية

- مجلس الدولة (بيانات منشورة) HTTPS://ESC.GOV.EG
- هيئة قضايا الدولة (بيانات منشورة) HTTPS://SLA.GOV.EG
- هيئة النيابة الادارية (بيانات منشورة وبيانات غير منشورة)
- HTTPS://MOJ.GOV.EG/AR/PAGES/ENTITIES/ADMINISTRATIVPROSECUTION.ASPX–
- النيابة العامة المصرية ، بيانات منشورة
- مجلس الدولة (بيانات منشورة) HTTPS://ESC.GOV.EG
- هيئة قضايا الدولة (بيانات منشورة) HTTPS://SLA.GOV.EG
- هيئة النيابة الإدارية (بيانات منشورة وبيانات غير منشورة)
- HTTPS://MOJ.GOV.EG/AR/PAGES/ENTITIES/ADMINISTRATIVPROSECUTION.ASPX–
- هيئة الرقابة الإدارية:

– النسخة الأولى – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤–٢٠١٨
٢٠١٤–٢٠١٨: https://aca.gov.eg
– النسخة الثانية – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢:
2019–2022: https://aca.gov.eg/News/1409.aspx
– النسخة الثالثة – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣–٢٠٣٠
٢٠٢٣–٢٠٣٠: https://aca.gov.eg/Malafat/4/2030.aspx
تقرير متابعة ٢٠٢٢ https://aca.gov.eg/Media/News/١٤/١٢/٢٠٢٢

■ تراجع المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية الأتية :

- مجلس النواب المصرى:HTTPS://WWW.PARLIAMENT.GOV.EG
- وزارة العدل المصرية، أبحاث وبيانات منشورة وغير منشورة
- محكمة النقض المصرية: الدليل الإرشادي لمنصة التصويت الرقمي للجمعية العامة لمحكمة النقض ٢٠٢٥.
- بيانات غير منشورة
- وثيقة التصويت الرقمي للجمعية العامة لمحكمة النقض 2025
- النيابة العامة، قرار النائب العام رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي بمكتب النائب العام.
- وزارة العدل، قرار وزير العدل رقم 7283 لسنة 2024 بإنشاء وحدة الخرائط الرقمية والبيانات المكانية لمصلحة الشهر العقاري.
- وزارة العدل، كتاب دوري رقم 116 بتاريخ 2023/10/10 إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها.
- العدالة الناجزة: مفهوم وأهميته في المجتمع الحديث https://wadaq.info
- مجلة السياسة الدولية HTTPS://WWW.SIYASSA.ORG.EG/NEWS/18590.ASPX
- ميران، فرات محمود ، الجامعة المستنصرية، HTTPS://UOMUSTANSIRIYAH.EDU.IQ › MEDIA › LECTURES
- https://www.ilo.org
- https://www.unodc.org
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/202019/02//anticorruption–fact–sheet
- https://www.unodc.org/e4j/en/anti–corruption/module–1/key–issues/corruption–––baseline–definition.html
- https://e–invoice.io/